الاستراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية و الساحلية (MCPAs) والمناطق الخاضعة لتدابير صون فعالة وغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs) في ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر

إشعار قانوني:
المسميات والمواد المستخدمة والمقدمة في هذه الوثيقة لا تعبر على الإطلاق عن رأي مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA / RAC) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين نطاقها أو حدودها.

تم إنتاج هذا الكتيب في إطار مشروع IMAP-MPA الذي تنفذه خطة عمل البحر المتوسط ـ اتفاقية برشلونة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتقع محتوياته تحت مسؤولية مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC)، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

حقوق النشر:
جميع حقوق الملكية الفكرية لنصوص ومحتويات هذا المنتج المختلفة مملوكة لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC). يُحظر إعادة إنتاج هذه النصوص والمحتويات، كليًا أو جزئيًا، وبأي شكل من الأشكال دون الحصول على إذن كتابي مسبق من (SPA/ RAC)، باستثناء الأغراض التعليمية وغيرها من الأغراض غير التجارية، بشرط ذكر المصدر بصورة واضحة بالكامل.

© 2023- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA / RAC)
شارع القائد ياسر عرفات
B.P. 337
1080 تونس سيديكس - تونس
car-asp@spa-rac.org

المسؤولون عن الدراسة في SPA / RAC
• السيد عاطف الإمام, مسئول المشروع – مكون المحميات البحرية (MPA)
* السيد وسيم قائدي، مستشار - مساعد في مشروع IMAP/MPA

المسؤول عن الدراسة بجهاز شؤون البيئة
• السيد محمد سعيد عبد الوارث

الخبراء الذين أعدوا الدراسة
• د .مصطفي فودة :خبير التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية
• أيمن عفيفي :استشاري التخطيط الاستراتيجي
• محمود فؤاد :استشاري البيئة البحرية وصون الطبيعة، مدير المشروع

للأغراض الببليوجرافية (التوثيقية) يمكن الإشارة إلى هذه الوثيقة كمصدر على النحو التالي:
مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر المتوسط، 2023 . الاستراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية و الساحلية والمناطق الخاضعة لتدابير صون فعالة وغير معلنة كمحميات طبيعية في ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر. إعداد مصطفي فودة محمود فؤاد و أيمن عفيفي ومحمد سعيد عبد الوارث و عاطف الإمام. إصدار SPA/RAC مشروع برنامج الرصد والتقييم المتكامل – المحميات البحرية (IMAP-MPA)، تونس- 74 صفحة + المرفقات

تصميم وحقوق الصور:
© محمود فؤاد

لمزيد من المعلومات:
www.spa-rac.org

الاستراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات والمناطق البحرية و الساحلية (MCPAs) الخاضعة لتدابير صون فعالة وغير معلنة في ساحل البحر (OECMs)كمحميات طبيعية الأبيض المتوسط في مصر

فريق إعداد الاستراتيجية

فريق إعداد الاستراتيجية

- د. مصطفي فودة: خبير التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية
- أيمن عفيفي: استشاري التخطيط الاستراتيجي
- محمود فؤاد: استشاري البيئة البحرية وصون الطبيعة، مدير المشروع

يتقدم الفريق الاستشاري بخالص الشكر والتقدير لجهاز شئون البيئة متمثلا في قطاع حماية الطبيعة على تقديم كافة الدعم والمساندة خلال فترة إعداد الاستراتيجية ونخص بالشكر الدكتور محمد سالم رئيس قطاع حماية الطبيعة والدكتور أحمد سلامة مستشار رئيس جهاز شئون البيئة للتنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية. كما نتوجه بالشكر الخالص للدكتور محمد سعيد عبد الوارث، نقطة الاتصال الوطنية لبروتوكول التنوع البيولوجي البحري والمحميات البحرية التابع لاتفاقية برشلونة على الدعم المستمر وتذليل كافة الصعوبات خلال فترة عمل الفريق الاستشاري.

كما يتقدم الفريق الاستشاري لمركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC) على اتاحة الفرصة لإنجاز هذه المهمة من خلال المشروع الإقليمي "نحو تحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر المتوسط والساحل من خلال شبكة ممثلة بيئيًا ومُدارة بكفاءة ومراقبة للمناطق البحرية المحمية" (مشروع IMAP-MPA)، والممول من الاتحاد الأوروبي (EU). كما نخص بالذكر الدكتور عاطف امام على دعمه المستمر خلال إعداد الاستراتيجية.

خالص الشكر والتقدير للزملاء محمود فوزي كامل وسماح المغربي بقطاع حماية الطبيعة على مشاركاتهم الفعالة ومساهماتهم القيمة في إنجاح ورش العمل التشاركية. كما نتقدم بجزيل الشكر لجميع السادة المشاركين وممثلين الجهات المختلفة على مشاركاتهم واراءهم البناءة التي ساهمت كثيرا في إعداد الاستراتيجية بصورتها النهائية.

افتتاحية

بالرغم من الخطوات الكبيرة التي خطتها مصـــر في مجال صـــون وحماية التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية، إلا أن ساحل البحر الأبيض المتوسط لم ينل الاهتمام الكافي مقارنة بالبحر الأحمر. وعلى الرغم من إعلان 5 محميات طبيعية إلا هنا قصـــور على مســـتوى التخطيط الاســـتراتيجي للتنوع البيولوجي البحري والســاحلي. وخلال العشــر ســنوات الماضــية قدم مركز الأنشــطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصــة (SPA/ RAC) الدعم العديد من الأنشـــطة التي تهدف إلى تطوير عمليات إدارة وصـــون التنوع البيولوجي البحري والساحلي على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر.

تعكس الاســتراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية والحالية والمناطق الخاصــة لتدابير الصــون الفعالة وغير معلنة كمحميات طبيعية، الجهود الوطنية المتنوعة من قبل من قبل الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي شــاركت في 3 ورش عمل شــملت الكثير من العروض والمحاضــرات عن الوضــع الراهن للتنوع البيولوجي والنظم البيئية البحرية والساحلية المصرية وأيضاً المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال صون التنوع البيولوجي والنظم البيئية.

ولعل من أهم الموضـوعات المستجدة الواجب إدراجها في الخطط والسياسـات الوطنية هي التخطيط المكاني البحري والتوسع في الإدارة الفعالة للمحميات الطبيعية، والاقتصاد الأزرق وإشراك الشباب والمرأة في جميع عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة وأيضاً النهج المبتكرة في عمليات التمويل لضمان صون التنوع البيولوجي وفقاً للمستجدات الوطنية والإقليمية والدولية.

أخيراً وليس آخراً، يجب تقديم خالص الشـــكر والتقدير إلى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر المتوسط وفريق مركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لتقديم المساعدات المالية والتقنية التي ســاهمت بشــكل كبير في إعداد الاســتراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية والســاحلية والمناطق الخاصــة بتدابير الصــون الفعالة وغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs) في ســاحل البحر الأبيض المتوسط في مصر.

الفهرس

الملخص التنفيذي ..... أ

1. مقدمة 8

2. إطار إعداد الاستراتيجية 10

3. المنهجية والطريقة 10

3-1 المرحلة الافتتاحية: Inception Phase 11

3-2 المرحلة الأولي: إعداد تقرير تقييم التشخيص (Assessment – Diagnosis Report) 11

3-3 مرحلة إعداد الاستراتيجية الوطنية (Elaboration of National Strategy) 14

4. الإطار السياسي والتنظيمي 18

4-1 السياق الدولي 18

4-2 السياق الإقليمي 19

4-3 السياق المحلي 20

4-3-1 الدستور المصري 2014 21

4-3-2 القوانين واللوائح 21

4-4 الاستراتيجيات ذات الصلة 22

4-4-1 *الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020* 22

4-4-2 *برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر المتوسط Regional SAP Bio post 2020* 23

4-4-3 *برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية علي المستوي الوطني National SAPBio post 2020* 24

4-4-4 *الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية* 25

4-4-5 *خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP-NAP)* 25

4-4-6 *الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لصون التنوع البيولوجي (2015-2030)* 26

4-4-7 *الاستراتيجية الوطنية بشأن الأراضي الرطبة (2004)* 26

4-4-8 *برنامج الرصد والتقييم المتكامل لمكونات البيئة البحرية والأنواع غير الأصلية (2017)* 26

4-4-9 *رؤية مصر واستراتيجية التنمية المستدامة 2030* 27

4-4-10 *الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ 2050* 27

4-5 الاتجاهات الحديثة في إدارة المحميات البحرية بالبحر المتوسط التي سيتم مراعاتها في اعداد الاستراتيجية: 28

5. الاستراتيجية 29

5-1 ملخص الوضع الراهن للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق 31

5-2 المحميات الحالية والمستقبلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة علي أساس المناطق 35

5-2-1 المحميات الحالية: 37

5-2-2 المحميات المستقبلية 40
5-2-3 تدابير الحفظ الفعالية القائمة علي أساس المناطق (OECMs) 43
5-3 تحديد القضايا 45
5-4 الرؤيـــــــــــــــــة 50
5-5 تنفيذ الاستراتيجية 76
5-5-1 الجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية 76
5-5-2 الظروف التمكينية لتنفيذ الاستراتيجية 77
5-5-3 البرنامج الزمني لتنفيذ الاستراتيجية 78

قائمة الأشكال

شكل 1: يوضح المحميات الحالية والمستقبلية والمواقع المقترحة لتدابير الحفظ العالة الأخرى القائمة علي أساس المناطق 36
شكل 2: تقييم الشركاء للضغوط والتهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري 47
شكل 3: تقييم الشركاء للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري 47
شكل 4: القضايا الرئيسية والفرعية 49

قائمة الجداول

جدول 1: قائمة الاتفاقيات/الاتفاقات الدولية 18
جدول 2: قائمة الاتفاقيات الإقليمية 20

الملخص التنفيذي

تم إعداد هذه الاســـتراتيجية في إطار المشـــروع الإقليمي "نحو تحقيق الوضـــع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط والساحل من خلال شبكة المناطق البحرية المحمية الممثلة بيئيا والمدارة والخاضعة للرصد بكفاءة" المعروف باسم مشروع (IMAP-MPA)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (EU).

تم اتباع المنهجية لتتوافق مع الشروط المرجعية لهذه المهمة، كما اعتمد تصميم الطريقة على أفضل الممارسات الدولية والاتجاهات الحديثة في إدارة المحميات، وتم استخدام عدد من الخطوط الإرشادية الدولية والتشاور عليها، بما في ذلك مجموعة واسعة من الإرشادات التي تتناول العديد من موضوعات التخطيط وإدارة مناطق المحميات البحرية والساحلية، والتأسيس، والمراقبة، والرصد، والفعالية، والتمويل ودراسات الحالة.

تم إعداد الاستراتيجية على مرحلتين:

1) المرحلة الأولى: وشملت إعداد تقرير تقييمي - تشخيصي يحدد الوضع الراهن ويقترح الرؤية والأهداف استراتيجية؛
2) المرحلة الثانية: وتم خلالها إعداد الاستراتيجية بهدف تعزيز إدارة المحميات ومناطق الاهتمام وتشجع مشاركة والتزام أصحاب المصلحة المحليين في إدارة المناطق البحرية المحمية، ويمكن تطوير خطط إدارة أو خطط أعمال للمحميات تحت مظلة هذه الاستراتيجية.

هذا وقد راعت الاستراتيجية الأطر السياسية والتنظيمية والقانونية المتعلقة بالمحميات وصون الطبيعة، وكذلك حماية البيئة البحرية في مصر. كما تم مراعاة الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية لمصر.

بالرغم من الخطوات الكبيرة التي خطتها مصر في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية إلا أن ساحل البحر الأبيض المتوسط لم ينل الاهتمام الكافي مقارنة بساحل البحر الأحمر وعلى الرغم من إعلان 5 محميات طبيعية الا أنه هناك قصور واضح على مستوى التخطيط الاستراتيجي للتنوع البيولوجي للساحل، وخلال السنوات العشر الماضية دعم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC) العديد من الأنشطة التي تهدف إلى تطوير عمليات إدارة وصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

تم تحديد وتحليل القضايا والضغوطات والتهديدات من أجل التشخيص الجيد. وقد خلصت دراسة الخصائص إلى تحديد قائمة شاملة بكافة القضايا والموضوعات التي تواجه التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري، والتي قد تم مراجعتها وتنقيحها من قبل الفريق الاستشاري وتم عرضها في ورشة العمل الأولي والثانية على الشركاء وأصحاب المصلحة. وتشمل أهم القضايا الضغوطات والتهديدات والتحديات كالتالي:

الضغوطات والتهديدات

- تحول استخدامات الأراضي
- التنمية السياحية والعمرانية
- النفايات (المخلفات)
- التلوث
- استكشاف وإنتاج البترول
- استصلاح الأراضي
- العمليات شبة الطبيعية

- التنمية الاجتماعية
- الاستخدامات الترفيهية
- الجمع المفرط للأنواع
- الأنواع الغازية
- القضايا الأمنية
- القضايا العابرة لحدود المحمية
- الفقر المائي
- التغيرات المناخية

التحديات:

- قلة الوعي البيئي
- عدو وجود خطط إدارة
- عدم وجود تنسيق
- نقص الموارد المالية
- عدم وجود إطار للمشاركة
- نقص القدرة المؤسسية
- الإرادة السياسية
- قصور الإطار المؤسسي
- قصور الإطار القانوني
- عدم التمكين الكافي للمرأة

كما تم اجراء التحليل الرباعي لإدراك نقاط القوة والضعف، وكذا الفرص والمهددات الخارجية والتي يمكن استغلالها أو تجنبها لضمان استدامة هذا النظام. ويوضح الجدول التالي أهم نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات للتنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط المصري.

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	المهددات
توافر المعلومات والدراسات خبرات متنوعة ومتراكمة في إدارة ملفات التنوع البيولوجي حالة الأنظمة البيئية مازالت بحالة جيدة علاقات جيدة مع الشركاء	الإطار القانوني الحالي القدرة المؤسسية والمالية المشاركة المجتمعية ثقافة والتعاون والتنسيق التخطيط للإدارة	الإرادة السياسية استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 تعزيز الاقتصاد الأخضر والسياحة المعتمدة على الطبيعة السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية نتائج COP27	استخدامات الأراضي تعدد ولايات الأراضي اتخاذ القرار على أساس قطاعي عدم دمج المجتمعات المحلية قلة الوعي البيئي التنمية الاقتصادية التغير المناخي الصيد الجائر الأنواع الغازية

الاستراتيجية:

الرؤيـــــــــــــــــــة

" نظم بيئية بالبحر المتوسط المصري مصونة وبحالة جيدة، وتدار بشكل فعال من خلال شبكة متواصلة وممثلة ايكولوجيا من المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الأخرى، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية الانسان والحد من آثار تغير المناخ."

كما تم وضع 5 ركائز أساسية وتم التوافق عليها خلال ورش العمل التشاركية، وتضم هذه الركائز 23 هدفا و68 إجراء كالتالي:

1. التنوع البيولوجي: حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في حالة صحية ووظيفية جيدة لضمان الاستخدام المستدام والعادل للموارد والمنافع، وتنظيم آثار التغير المناخي.
2. الحوكمة الرشيدة/ الإطار التنظيمي: الأطر المؤسسية والتشريعية والإدارية والمالية شاملة وفعالة في تحقيق مخرجات الصون ورفاهية الانسان.
3. الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وكافة فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب بما يحقق مردود اقتصادي مستدام.
4. التخطيط المكاني: دمج وتكامل التخطيط المكاني ضمن الخطط التنموية للدولة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
5. تحديد المناطق البحرية والساحلية القائمة على أساس تدابير الحفظ الفعالة الأخرى والاعتراف بها وتقديم التقارير عنها من خلال ا لجهات المسئولة عنها.

Executive Summary

This strategy has been developed within the framework of the regional project "Towards Achieving a Good Environmental Status of the Mediterranean Sea and Coast through an Efficiently Managed and Monitored Representative Network of Marine Protected Areas" known as the Integrated Monitoring of Protected Areas (IMAP-MPA) project, funded by the European Union (EU).

The methodology followed adheres to (TOR) for this task. The design of the approach is based on international best practices and recent trends in protected area management. Several international guidelines and consultations have been utilized, including a wide range of guidance documents addressing various aspects of planning and managing marine and coastal protected areas, establishment, monitoring, effectiveness, financing, and case studies.

The strategy was prepared in two phases:

1. **Phase (1):** This phase involved the preparation of an assessment and diagnostic report that identifies the current situation and proposes the vision and strategic objectives.
2. **Phase (2):** During this phase, the strategy was developed with the aim of enhancing the management of protected areas and areas of interest. It encourages the participation and commitment of local stakeholders in the management of marine protected areas. Management plans or business plans for the protected areas can be developed under the umbrella/cover of this strategy.

The strategy has taken into account the political, organizational, and legal frameworks related to protected areas and nature conservation, as well as the protection of the marine environment in Egypt. It has also considered Egypt's international, regional, and national commitments.

Despite the significant steps taken by Egypt in the field of biodiversity conservation and protected areas, the coastal areas of the Mediterranean Sea have not received sufficient attention compared to the Red Sea coast. Despite the declaration of five natural protected areas, there is a clear deficiency in terms of strategic planning for coastal biodiversity. Over the past ten years, the Regional Activity Centre for Specially Protected Areas (SPA/RAC) has supported numerous activities aimed at developing management and conservation processes for marine and coastal biodiversity along the Mediterranean coast.

The issues, pressures, and threats have been identified and analysed for a proper diagnosis. The study of characteristics has resulted in a comprehensive list of all the issues and topics facing biodiversity in the Egyptian Mediterranean, which have been reviewed, revised, and presented in the first and second workshops to partners and stakeholders. The most important issues include pressures, threats, and challenges such as:

Pressures and Threats:

- Land use changes
- Tourism and urban development
- Waste (pollution)
- Pollution
- Petroleum exploration and production
- Land reclamation
- Semi-natural processes
- Social development
- Recreational uses
- Overharvesting of species
- Invasive species
- Security issues
- Transboundary issues of protected areas
- Water scarcity
- Climate change

Challenges:

- Lack of environmental awareness
- Absence of management plans
- Lack of coordination
- Financial resource shortage
- Absence of a participation framework
- Institutional capacity gaps
- Political will
- Institutional framework shortcomings
- Legal framework shortcomings
- Insufficient empowerment of women

As the SWOT analysis was conducted to identify the strengths, weaknesses, opportunities, and external threats that can be leveraged or avoided to ensure the sustainability of this ecosystem, the following table highlights the key strengths, weaknesses, opportunities, and threats for biodiversity in the Egyptian Mediterranean Sea region.

Strengths (S)	Weaknesses (W)	Opportunities (O)	Threats (T)

- Availability of information and studies - Diverse and accumulated experiences in managing biodiversity files - The state of the ecosystems is still in good condition - Good relationships with partners	- Current legal framework - Institutional and financial capacity - Community participation - Culture, cooperation, and coordination - Management planning	- Political will - Sustainable development strategy and Egypt's Vision 2030 - Enhancing the green economy and nature-based tourism - Regional and international policies and strategies - Results of COP27 (Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change)	- Land use practices - Fragmented land ownership - Sector-based decision making - Lack of integration of local communities - Low environmental awareness - Economic development - Climate change - overhunting - Invasive species

Strategy

Vision:

"The ecosystems in the Egyptian Mediterranean Sea are well-preserved and in good condition, and they are effectively managed through a connected network that includes marine and coastal protected areas and other conservation measures. This is done to achieve sustainable development goals, promote human well-being, and mitigate the impacts of climate change."

5 strategic pillars have been developed in consultation with stakeholders through different workshops. These pillars include 23 objective and 64 action as follow:

1- Biodiversity: Conservation and management of biodiversity in a healthy and functional state to ensure sustainable and equitable use of resources and benefits, and to regulate the impacts of climate change.
2- Good governance/regulatory framework: "The comprehensive and effective institutional, legislative, administrative, and financial frameworks are instrumental in achieving the objectives of sustainability and human well-being."
3- Social, economic, and cultural frameworks: "Enhancing the participation of local communities and all segments of society, including women and youth, to achieve sustainable economic returns".
4- Spatial planning: "Integrating spatial planning within the national development plans".
5- OECMs: "Identifying marine and coastal areas based on other effective conservation measures, recognizing them, and reporting on them through the responsible authorities".

1. مقدمة

أنشئ مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC) في تونس العاصمة عام 1985 بموجب قرار صادر عن دول الأطراف لاتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة)، التي عهدت إليه بمسؤولية تقييم حالة التراث الطبيعي ومساعدة بلدان البحر الأبيض المتوسط على تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 1995.

يهدف مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC) إلى المساهمة في حماية وحفظ واستدامة الإدارة الخاصة بالمناطق البحرية والساحلية ذات القيمة الطبيعية والثقافية الخاصة والأنواع المعرضة والمهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات في البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا السياق، فقد تقدم جهاز شئون البيئة المصري بطلب لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC) لتزويده بالدعم الفني والمالي لوضع استراتيجية وطنية لشبكة المحميات البحرية لساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر.

وتم إعداد هذه الاستراتيجية في إطار المشروع الإقليمي "نحو تحقيق الوضع البيئي الصحي للبحر الأبيض المتوسط والساحل من خلال شبكة المناطق البحرية المحمية الممثلة بيئيا والمدارة والخاضعة للرصد بكفاءة" المعروف باسم مشروع (IMAP-MPA)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (EU).

راعت الاستراتيجية خلال مراحل إعدادها العديد من النقاط الهامة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. لم يحظى البحر الأبيض المتوسط المصري من حيث جهود التخطيط الاستراتيجي للتنوع البيولوجي، نفس الاهتمام الذي وُجه للبحر الأحمر في مصر. إلا أنه قد بدأت مصر خلال السنوات القليلة الماضية في تطوير خطط عمل وطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية في البحر الأبيض المتوسط.
2. دعم وشراكة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC) مع جهاز شئون البيئة (EEAA) لإعداد وتنفيذ خطط وطنية وأنشطة صون التنوع البيولوجي البحري والساحلي على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر في السنوات الأخيرة.
3. تعتبر المحميات الطبيعية أحد أهم أدوات صون التنوع البيولوجي في مصر وأكثرها فعالية، وتحد من الخسائر المستمرة في الأنواع والموائل، وتفي بالتزامات مصر الدولية. فضلاً عن الفوائد البيئية والاجتماعية التي يوفرها نظام المحميات الطبيعية في مصر.
4. توسع نظام المحميات الطبيعية في مصر خلال الثلاثين عامًا الماضية من حيث عدد المحميات ومساحتها وتمثيل الموائل والأنظمة البيئية . في بحلول عام 2013، تم إنشاء عدد (30) محمية طبيعية تغطي مساحة 146000 كيلومتر مربع، أو 14.6 ٪ من إجمالي مساحة المناطق البرية والبحرية في البلاد. تمتلك مصر في منطقة البحر الأبيض المتوسط نسبة جيدة نسبيًا من المحميات البحرية والساحلية (MCPAs) تتوزع على طول 1100 كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهي: السلوم، العميد، البرلس، أشتوم الجميل، والزرانيق.
5. التحديات التي تواجه المحميات البحرية والساحلية في مصر وخصوصاً في منطقة البحر المتوسط من الافتقار للموارد المالية المستدامة والتغير في استخدامات الأراضي والتعديات

والتداخل مع جهات ولاية أخرى، الخ، الأمر الذي أفقد العديد من المحميات المعلنة مسبقاً قوتها وقدرتها على تنفيذ برامجها وتحقيق الأهداف التي أعلنت من أجلها.

6. التوافق والتماشي مع التوجهات الإقليمية والدولية وعلى رأسها إطار كونمينج مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المعروف باسم (الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020) الذي تم اعتماده خلال مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) في ديسمبر 2022 واستراتيجية المحميات البحرية لما بعد عام 2020 من قبل مركز الأنشطة الإقليمي للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.
7. يساهم إعداد استراتيجية وطنية لإدارة شبكة المحميات البحرية (MPAs) المحمية لما بعد عام 2020 لساحل البحر الأبيض المتوسط المصري في تعزيز أداء المحميات البحرية والساحلية (MCPAs) وغيرها من المناطق الخاضعة لتدابير الصون الفعالة الغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs). ستشكل هذه الاستراتيجية خارطة طريق لأسس إدارة فعالة للمحميات البحرية والساحلية. وستتيح لمصر الفرصة لعرض الأداة الوطنية الأولى في البحر الأبيض المتوسط، في سياق الجهود العالمية والإقليمية لحماية للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية تدعم الجهود التي تبناها قطاع حماية الطبيعة بجهاز شئون البيئة لتعديل نطاق المحميات الساحلية على ساحل البحر المتوسط المصري، لتجنب التداخل مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق الحماية الفعالة لتلك المحميات من خلال ضمان الاتصال بين البيئات البحرية وفتح ممرات هجرة آمنة للكائنات المهاجرة، وغيرها من المعايير العالمية الحديثة. ومن المتوقع تحسين فعالية هذه المحميات في تنفيذ برامج الرصد، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل محمية والتي قد يصعب الوصول إليها بشكل منتظم لتنفيذ أنشطة المسح فيها.

2. إطار إعداد الاستراتيجية

تم إعداد هذه الاستراتيجية من خلال فريق من الخبراء المتخصصين في صون التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية، وبمشاركة جهاز شئون البيئة متمثلا في قطاع حماية الطبيعة وبدعم من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصـــة وبالتشـــاور مع كافة الشـــركاء في النطاق الذي تشـــمله الاستراتيجية.

3. المنهجية والطريقة

تم اتباع المنهجية لتتوافق مع الشروط المرجعية لهذه المهمة، كما اعتمد تصميم الطريقة على أفضل الممارسات الدولية والاتجاهات الحديثة في إدارة المحميات، وتم استخدام عدد من الخطوط الإرشادية الدولية والتشاور عليها، بما في ذلك مجموعة واسعة من الإرشادات التي تتناول العديد من موضوعات التخطيط وإدارة مناطق المحميات البحرية والساحلية، والتأسيس، والمراقبة، والرصد، والفعالية، والتمويل ودراسات الحالة.

يتطلب وضع استراتيجية ناجحة للمحميات البحرية الساحلية (MCPAs) وغيرها من المناطق الخاضعة لتدابير الصون الفعالة الغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs) في ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر، تقييم/تشخيص الوضع الحالي، والذي يعتبر حجر الأساس، والذي يتم الاتفاق عليه بين مختلف أعضاء المشروع وأصحاب المصلحة.

لذلك، تم خلال المرحلة الأولى من المشروع تحديث المعلومات وإجراء تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والمهددات لتفهم الوضع القائم وبالتالي وضع رؤية واقعية للاستراتيجية.

وشملت المنهجية المعتمدة للمشروع استعراضا مكثفاً للمستندات أو الوثائق المنشورة، وتحليلا للبيانات المجمعة، واجتماعات لتحديد النطاق مع أصحاب المصلحة المعنيين، وعدد من الزيارات الميدانية.

تم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمنطقة الدراسة من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى المواد المنشورة الأخرى والتقارير والدراسات الحديثة.

كما تم إعداد قائمة بأصحاب المصلحة المحتملين من خلال اجتماعات مع بعض الشركاء. وتم عقد اجتماعات لتحديد الجهات التنظيمية الأخرى - إن وجدت - للحصول على فهم أفضل للفرص وقيود عمل المحميات البحرية الساحلية المحمية (MCPAs) المناطق الخاضعة لتدابير الصون الفعالة الغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs)، مثل استخدام الأراضي المحتملة وخطط التنمية، ومستوى التنمية الحالي والأنشطة المؤثرة، وتحديث المعلومات عن استخدامات الأراضي المحلية والأنشطة الاقتصادية المؤثرة على برامج عمل المحميات الطبيعية وسبل السكان المحليين لكسب الرزق.

ركزت الزيارات الميدانية على إجراء المقابلات والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والسكان المحليين، وتم الاعتماد أيضا على الاجتماعات الفردية والمناقشات الجماعية المركزة التي تستهدف عينات من مجموعات محددة من المجتمعات المحلية (مثل الصيادين والمزارعين والرعاة والصيادين).

وبناء على ما سبق، فقد تم إعداد الاستراتيجية على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: وشملت إعداد تقرير تقييمي - تشخيصي يحدد الوضع الراهن ويقترح الرؤية والأهداف استراتيجية؛
- المرحلة الثانية: وتم خلالها إعداد الاستراتيجية بهدف تعزيز إدارة المحميات ومناطق الاهتمام وتشجع مشاركة والتزام أصحاب المصلحة المحليين في إدارة المناطق البحرية المحمية، ويمكن تطوير خطط إدارة أو خطط أعمال للمحميات تحت مظلة هذه الاستراتيجية.

وتعرض الأجزاء التالية تفاصيل الأنشطة التي تم القيام بها لإنجاز هذه المهمة:

3-1 المرحلة الافتتاحية: Inception Phase

- **إعداد التقرير الأولي أو التقرير الافتتاحي (Inception Report)**

يعرض هذا التقرير إطار عمل المهمة بغرض التوافق المبدئي بين كل فريق المشروع والجهة المستفيدة وأصحاب المصلحة، وشمل وصفًا لتفاصيل والمنهجية المستخدمة ومخرجات المهمة، كما ضم التقرير وصفًا موجزًا للمناطق التي تشملها الاستراتيجية وملخص البيانات وتحديد منطقة الدراسة الأولي وقائمة أولية لأصحاب المصلحة ومنهجية مفصلة وخطة عمل.

- **ورشة العمل التشاورية الافتتاحية (Inception Consultation Workshop)**

تم عقد ورشة العمل الافتتاحية في الفترة 4 - 5 أكتوبر 2022 بمحافظة بورسعيد الساحلية لتقديم التقرير الافتتاحي والاتفاق على الخطوات التالية للمهمة بحضور ممثلين من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC) وجهاز شئون البيئة (EEAA) وأصحاب المصلحة من الجهات الحكومية الأخرى. وخلال ورشة العمل قدم الاستشاريين نتائج المرحلة الافتتاحية، وتم تلقي ملاحظات مهمة على التقرير من أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، تم تنقيح البيانات و / أو المعلومات حول منطقة الدراسة وتحديد المصادر.

3-2 المرحلة الأولي: إعداد تقرير تقييم التشخيص (Assessment – Diagnosis (Report

تضمنت هذه المرحلة مراجعة المستندات والدراسات السابقة متبوعة بتحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والمهددات. استهدف هذا التقييم فهم كيفية عمل النظام المحميات الحالي في منطقة الدراسة. وتشمل مكونات النظام الجوانب الإيكولوجية (البيئية) والطبيعية، والقانونية والمؤسسية، والاجتماعية والاقتصادية. وبناء على ذلك، يتم تحديد القضايا الإدارية التي يتم النظر فيها خلال المرحلة الثانية. وتشمل هذه المرحلة الأنشطة التالية.

- **المستندات والدراسات السابقة (Desktop Review)**

قام الفريق الاستشاري بإجراء استعراض شامل للتقارير والدراسات المتعلقة بمنطقة المشروع، مع وصف السمات الطبيعية والحيوية والخصائص الإدارية (القانونية والمؤسسية)، والاجتماعية والاقتصادية للمناطق المحمية الساحلية والبحرية (MCPAs) وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى (OECMs).

- **تجميع المعلومات الأساسية (Baseline Information)**

بناءً على الدراسات والتقارير وورشة العمل الافتتاحية، تم وصف الوضع الحالي لمنطقة الدراسة لتشمل الخصائص الطبيعية الحيوية الساحلية والبحرية، فضلاً عن الجوانب الإدارية (القانونية والمؤسسية)، والخصائص الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد الأنشطة الاقتصادية، مثل استخدامات الأراضي والمحاصيل المزروعة وأنشطة كسب العيش، بما في ذلك صيد الأسماك والرعي وصيد الطيور وجمع النباتات الطبية وصيد الحياة البرية والتجارة في الحيوانات. كما شملت المعلومات الأساسية أيضًا الخصائص والأنشطة خارج حدود المناطق البحرية المحمية التي يمكن أن تتفاعل مع مكونات المحميات البحرية.

- **تجميع وتحليل اللوائح ذات الصلة**

حيث تم تجميع وتحليل القوانين واللوائح الوطنية والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي وصون الطبيعة لتوضيح السياق القانوني للمناطق البحرية والساحلية المحمية (MCPAs) وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة (OECMs).

- **تحليل الأوضاع (Situational Analysis)**

يعتبر تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والمهددات (SWOT) من أهم أدوات التقييم التي تستخدم لتحليل وفهم كيفية عمل نظام معين. وقد تم إجراء هذا التحليل لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لنظام المحميات الحالي في منطقة الدراسة، أخذًا في الاعتبار المحميات البحرية والساحلية المستقبلية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة. كما شمل التحليل أيضا تقييما للتحديات المحتملة لاستدامة الحماية والصون للمناطق المحمية البحرية والساحلية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة.

كما أفاد تحليل القضايا الرئيسية في تحديد موضوعات الإدارة ذات الأولوية التي يتعين تناولها خلال الاستراتيجية الوطنية، ومن ثم تم إجراء تحليل للقضايا الرئيسية من خلال مراجعة الدراسات والتقارير الخاصة بالموقع، وتقييم الاستشاريين، واستبيانات أصحاب المصلحة، وإجراء المقابلات مع بعض الجهات. كما تم خلال هذه المهمة استخدام مزيج من هذه الطرق بشكل مثالي لجمع المعلومات المطلوبة. وبالتالي، تم إعداد قائمة أولية بالقضايا والموضوعات، وتم مشاركتها مع أصحاب المصلحة من خلال نموذج استبيان للحصول على تعليقات من أصحاب المصلحة لترتيب القضايا وفقا لمعايير محددة (مثل العجلة والأهمية)، وتحديد القضايا ذات الأولوية التي يتعين مواصلة النظر فيها.

كما تم أثناء تحليل الأوضاع استخدام مصفوفة تفاعل التشخيص، وهي أداة تحليل مهمة لفهم التفاعل بين المكونات المختلفة للنظام.

- **تحديد المواقع ذات الأهمية**

تم تحديد المواقع ذات الأهمية التي ربما سيُنظر مستقبلاً في حمايتها بطريقة ما أو بأخرى. وذلك استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها خلال مراجعة خطط الدولة المتعلقة بالمحميات الطبيعية وما أسفرت عنه الأنشطة السابقة وخبرة الاستشاريين والتشاور مع الخبراء والجهات ذات الصلة، ومن ثم تم إعداد قائمة أولية بالمواقع التي تستوفي معايير محددة مثل معايير التدابير الحفظ الفعالة، والتشاور مع فريق المشروع وأصحاب المصلحة المعنيين، وبناء على ذلك تم إعداد قائمة منقحة ومتفق عليها.

- **الإطار الاستراتيجي (Strategic Framework)**

استنادا إلى التحليل الذي تم خلال هذه المرحلة، تم إعداد إطار استراتيجي، والذي اقترح الرؤية الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية، حيث تم تطويره اعتماد على نتائج تحليل البيانات وتحديد القضايا والموضوعات ذات الأولوية.

ولضمان وضع استراتيجية قابلة للتنفيذ، تم التشاور ومناقشة هذه الجوانب مع أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي خلال اجتماعات المرحلة التشاورية.

- **إعداد مسودة تقرير تقييم التشخيص**

يتم إعداد مسودة تقرير تقييم التشخيص لعرض نتائج الأنشطة السابقة الموضحة أعلاه. وتضمنت مسودة التقرير ما يلي:

- ملخص تنفيذي
- شرح واضح للحالة الراهنة لحالة التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخاصة المواقع ذات الأهمية للحفظ، بما في ذلك الـ MCPAs وOECMs المحتملة، على ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر؛
- تحليل الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (المعوقات والمشاكل والآثار والإمكانيات)؛
- عرض وتقييم تحديات حماية وحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والمواقع ذات الأهمية للحفظ بما في ذلك الـ MCPAs وOECMs المحتملة على ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر؛
- جرد للمواقع ذات الأهمية للحفظ المحتملة لتكون جزءًا من شبكة MCPAs وOECMs على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر وتعيين حدودها (باستخدام تقنيات رسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية)؛
- تشخيص للنواحي الإدارية في المحميات الواقعة في منطقة الدراسة، بما في ذلك اللوائح والقوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والقدرة المؤسسية ومقترحات تطوير الأداء.
- مقترح لرؤية، وأهداف استراتيجية للاستراتيجية الوطنية يتم ترتيب أولوياتها على أساس ما يلي:
  - نتائج التقييم والتشخيص والتحديات ذات الأولوية المحددة؛
  - التشاور مع أصحاب المصلحة.
- قائمة المراجع.

تم تقديم مسودة تقرير تقييم التشخيص إلى جهاز شئون البيئة (EEAA) ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC) لمراجعتها وإبداء الرأي والملاحظات عليها.

- **ورشة عمل تشاورية لمسودة تقرير تقييم التشخيص**

تم عقد ورشة العمل التشاورية الثانية في الفترة 13 -14 مارس 2023 بمدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية حيث تم استعراض نتائج تقرير تقييم التشخيص بحضور ممثلين من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC) وجهاز شئون البيئة (EEAA) وأصحاب المصلحة من الجهات الحكومية الأخرى.

خلال ورشة العمل تم تلقي ومناقشة الملاحظات على التقرير من أصحاب المصلحة.

- **إعداد التقرير النهائي لتقييم التشخيص**

بناء على ملاحظات جهاز شئون البيئة ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC)، والمناقشات خلال ورشة العمل التشاورية، تم مراجعة وتحديث مسودة تقرير تقييم التشخيص.

3-3 مرحلة إعداد الاستراتيجية الوطنية (Elaboration of National Strategy)

شملت هذه المرحلة إعداد الاستراتيجية الوطنية للمحميات البحرية والساحلية (MCPAs) والمناطق الخاضعة لتدابير الصون الفعالة الغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs)، على أساس مخرجات المرحلة الأولى. وشملت هذه المرحلة الأنشطة التالية:

- **إعداد مصفوفة أصحاب المصلحة في المشروع**

تم تحديد أصحاب المصلحة في وقت مبكر خلال مرحلة تحديد نطاق المشروع. ومع ذلك، فإن تحديد أصحاب المصلحة هو عملية مستمرة يتم تنفيذها خلال المراحل اللاحقة من التشاور. وبناء على ذلك، تم إضافة أصحاب المصلحة الآخرين، كما تم استبعاد البعض الأخر، وفقا لدورهم الفعال بما في ذلك التأثير والأهمية للمشروع.

تم وضع قائمة نهائية لأصحاب المصلحة تشمل دور وأهمية وتأثير الجهات الحكومية ذات الصلة والمجتمع العملي، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني ذات الصلة.

- **تطوير آلية تشاركية وإشراك أصحاب المصلحة**

تعد مشاركة والتشاور مع أصحاب المصلحة أمرًا حيويًا خاصة في إدارة المحميات البحرية، بسبب الصراع الناشئ عن الاستخدامات المتعددة والمختلفة التي تدعمها الموارد الطبيعية المتاحة بهذه المناطق. لذلك، كان من المهم تطوير آليات المشاركة المناسبة لأصحاب المصلحة. وعلى هذا النحو، يمكن تعديل أنشطة المشاركة المستقبلية لضمان أن مشاركة المعلومات، وأنشطة التشاور تتم بشكل فعال وذات أهمية لأصحاب المصلحة. تم مناقشة آليات المشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في المرحلة الأولى من هذه المهمة ثم تحديثها، حسب الاقتضاء، بناءً على التعليقات والملاحظات الواردة.

تهدف مشاركة أصحاب المصلحة أيضا إلى تخفيف التأثير السلبي على المجتمع المحلي والمستخدمين للموارد البحرية والساحلية وتقليل الشكاوى والتداخل إلى الحد الأدنى من خلال إدارة الأثار الاجتماعية والمشاركة المجتمعية الوقائية المصممة لتوقع ومعالجة القضايا المحتملة قبل أن تتفاهم. ومع ذلك، يجب العمل على تطوير آلية التظلم أو الشكوى لمعالجة المخاوف والشكاوى التي يثيرها أفراد المجتمع المحلي. وستستخدم الآلية العالمية عملية تشاورية مفهومة وشفافة وملائمة ثقافيا ويمكن الوصول إليها بسهولة.

- **أهداف الصون المحددة**

تم تحديد أهداف الاســـتراتيجية، مع التدابير الأســـاســـية والتدابير الفرعية، التي تتناول وتعالج القضـــايا ذات الأولوية ونقاط الضـــعف المحددة مع الهدف العام في إطار رؤية الإدارة المتكاملة للمنطقة الســاحلية وأخذ في الاعتبار أهداف الاســتراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع البيولوجي في مصر.

اعتمد نهج تحديد أهداف الاســتراتيجية الوطنية على مفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الســاحلية، من حيث:

- تم الأخذ في الاعتبار - إلى أقصـــى حد ممكن - الظروف القائمة والهيكل الإداري، مع التوصية بتحسين الوضع الحالي وتجنب المزيد من التعقيدات.
- ألا يتم استخدام آليات معقدة لحل المشكلات في الحالات التي يمكن فيها حلها بنجاح بسهولة ويسر.
- أن يتم النظر في الأمور بطريقة متكاملة، ودعم أوجه الترابط والتآزر الممكنة لجعل الاستراتيجيات القطاعية أكثر فعالية وكفاءة.
- التعرف على الموضـــوعات الاســـتراتيجية التي يتم إهمالها (حاليا) أو لا يتم إعطاؤها أهمية مناسبة.

هذا وقد ركزت أهداف الاستراتيجية على معالجة المشاكل التي تحول دون تفعيل دور المحميات الطبيعية البحرية، بما في ذلك:

- المواءمة الاستراتيجية ومراجعة وتقييم السياسات واللوائح العامة.
- صـــياغة ســـياســـات عامة متكاملة من خلال تطبيق آلية التعاون بين القطاعات، أي تنفيذ السياسات العامة من خلال إنجاز المهام الاستراتيجية من خلال النظر في المشاكل بطريقة متكاملة.
- تنسيق التعاون بين مختلف الإدارات وتحقيق آثار تآزريه.
- العمل على أســاس الأولوية بالنظر إلى أن التنمية الاقتصــادية والاجتماعية للمناطق البحرية والســـاحلية تعتمد على النجاح دمج البعد البيئي وحل مشـــاكل التعارض في الاســـتخدامات والمصالح.
- تطبيق آليات التنسيق في حل النزاعات بين القطاعات على المستويين الاستراتيجي (الخطط والبرامج) والتشغيلي (تنفيذ أنشطة الرصد والحماية).
- زيادة الكفاءة والفعالية والشـــفافية في نظام الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار الرؤية والطبيعة المتعددة القطاعات للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية.

- **الجدول الزمني للتنفيذ (Implementation Timetable)**

تم وضـــع جدول زمني لتنفيذ الاســـتراتيجية حتى الأفق الزمني 2030 أخذا في الاعتبار الإطار الزمني لرؤية مصـر واسـتراتيجية التنمية المسـتدامة 2030، وكذا الإطار الزمني للاسـتراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع البيولوجي 2030.

- **إعداد مسودة الاستراتيجية**

في هذه المرحلة، تم اقتراح مسودة الاستراتيجية والتي تضمنت ما يلي:

- ملخص تنفيذي؛
- تحليل ورسم خرائط لمختلف أصحاب المصلحة وأدوارهم، إلى جانب آليات المشاركة والالتزام من جانب أصحاب المصلحة هؤلاء في إنشاء وإدارة الـ MCPAs وOECMs؛
- جرد المواقع ذات الأهمية للحفظ (الموجودة والمحتملة) لتكون جزءًا من شبكة شاملة ومتماسكة لـ MCPAs وOECMs في ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر، جنبًا إلى جنب مع خرائط التوسيع، وترسيم الحدود، والخصائص الرئيسية، والبيئية، والاجتماعية الاقتصادية، وسمات التراث الثقافي، والتهديدات، وأنواع أدوات الحوكمة والإدارة المقترحة، وما إلى ذلك؛
- البرامج / الأنشطة المقترحة للتطوير والإدارة الفعالة للمواقع؛
- برنامج محدد للرصد البيئي، بما يتماشى مع برنامج الرصد الوطني للتنوع البيولوجي البحري في مصر، والذي تم وضعه في إطار عملية وخريطة طريق اتفاقية برشلونة EcAp / IMAP؛
- برنامج محدد لمعالجة قضايا تغير المناخ وكيفية تعزيز وتطوير دور المحميات ومواقع الصون كأدوات للتخطيط المكاني البحري والإدارة في دعم التكيف القائم على النظام الإيكولوجي والتخفيف من تغير المناخ؛
- برنامج محدد حول كيفية دمج واستخدام هيكل الإدارة الحالي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وبقدر الإمكان، التخطيط المكاني البحري للنهوض بجدول أعمال التنوع البيولوجي والتغلب على عقبات حفظ التنوع البيولوجي؛
- برنامج محدد حول تمكين المرأة على أساس تعميم واضح للتوازن والإنصاف بين الجنسين، حيث أن النساء من المجتمعات المحلية يلعبن دورًا تقليديًا مهمًا في إدارة الموارد الطبيعية البحرية والساحلية. وغالبًا ما يعانون من عدم المساواة في صنع القرار المتعلق بالحوكمة والإدارة، بينما يمكن أن يلعبوا دورًا بارزًا وفعالًا في المحميات ومناطق الصون، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم والتوعية وسبل العيش البديلة والأنشطة المدرة للدخل؛
- الوسائل والموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية. ومن ثم، فإن الاستراتيجية الوطنية يجب أن تسعى للوصول إلى المزيد من القطاع الخاص والمجتمع المدني. نظرا لأهمية التحديات التي يفرضها التمويل المستدام والدورات القصيرة للسياسات لصانعي القرار، فمن الواضح أن دور الجمهور العام في دعم الـ MCPAs وOECMs سيكون مهما بشكل خاص لتسليط الضوء عليه وتطويره؛
- جدول زمني مفصل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على مدى عشر سنوات، حتى أفق 2030 على النحو المحدد في إطار عمل اتفاقية التنوع البيولوجي واستراتيجيات اتفاقية برشلونة؛
- قائمة المراجع.

تم تقديم مسودة تقرير الاستراتيجية إلى جهاز شئون البيئة ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة لمراجعتها والتعليق عليها.

- **ورشة عمل تشاورية لمسودة تقرير الاستراتيجية**

تم عرض مخرجات مسودة تقرير الاستراتيجية ومناقشتها مع مختلف أصحاب المصلحة خلال ورشة عمل تشاورية ثالثة تم عقدها بمدينة بورسعيد في الفترة 4-5 يونيو 2023.

- **إعداد التقرير النهائي**

بناء على ملاحظات جهاز شــئون البيئة (EEAA) ومركز الأنشــطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC) بالإضافة إلى المناقشات خلال ورشة العمل التشاورية الثالثة، تم مراجعة مسودة الاستراتيجية وتحديثها.

4. الإطار السياسي والتنظيمي

يلخص هذا القسم الإطار السياسي والتنظيمي والقانوني المتعلق المحميات وصون الطبيعة، وكذلك حماية البيئة البحرية في مصر. ويتم استعراض الإطار في ضوء الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية لمصر.

4-1 السياق الدولي

وقعت مصر على عدد من المعاهدات و / أو الاتفاقيات الدولية المتعلقة بصون الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد وإدارة المناطق الساحلية، والمعروضة أدناه:

جدول 1: قائمة الاتفاقيات/الاتفاقات الدولية

م	الاتفاقية	وصف موجز
1	اتفاقية حماية التنوع البيولوجي -اتفاقية التنوع البيولوجي (1992)	تشمل اتفاقية التنوع البيولوجي ثلاثة مبادئ رئيسية تتضمن صون التنوع البيولوجي، والحصول على الموارد الجينية والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وتشتمل التزامات الأطراف على عدد من الإجراءات في كل من هذه المبادئ. ومن أهم الإجراءات المتعلقة بمشروع "دمج صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في تنمية وتشغيل السياحة في مناطق النظم الإيكولوجية المهددة في مصر" هو دمج صون الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام في النظام الوطني لصنع القرار والتخطيط.
2	اتفاقية رامسار (1971)	تقر اتفاقية رامسار بأهمية أوجه الترابط بين الانسان والنظام البيئي. كما تقر بأهمية الأراضي الرطبة في تنظيم تدفق المياه وما يرتبط بها من حيوانات ونباتات مثل الطيور المائية. كما تؤكد الاتفاقية على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية والعلمية للأراضي الرطبة. وتنص الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الإجراءات الوطنية والدولية المتكاملة لصون الأراضي الرطبة.
3	اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة (1979) - اتفاقية بون	تهدف اتفاقية بون إلى المحافظة على الأنواع المهاجرة البرية والمائية والطيور في جميع أنحاء مداها، وتؤكد على أهمية دورها الحاسم في استقرار النظام البيئي. وصدقت مصر على هذه الاتفاقية في 11 فبراير 1982، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1983. تؤكد اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة على أنه يجب إدارة جميع الحدود التي يتواجد بها أو يمر عبرها الأنواع المهاجرة. وبالتالي، يجب تنسيق أنشطة الإدارة بين الحكومات.
4	الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (1973)	الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول 1978، (ماربول 78/73). اتفاقية ماربول هي عبارة عن مزيج من اتفاقية 1973 وبروتوكول 1978، فهي تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالتلوث الناجم عن السفن، باستثناء التخلص من النفايات إلى البحر عن طريق الطمر (الاغراق)، وتنطبق الاتفاقية على السفن بجميع أنواعها. تحتوي الاتفاقية على خمسة ملاحق تشمل النفط والمواد الكيميائية، والصرف الصحي والقمامة، والمواد الضارة المنقولة في عبوات، والصهاريج المحمولة وحاويات الشحن وما إلى ذلك. وتهدف الاتفاقية إلى

م	الاتفاقية	وصف موجز
		منع تلوث النظام البيئي البحري الناجم عن السفن، نتيجة الانسكابات التشغيلية أو العرضية.
5	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)	تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) أيضا باسم اتفاقية قانون البحار أو معاهدة قانون البحار. وتحدد اتفاقية قانون البحار حقوق ومسئوليات الدول فيما يتعلق باستخدامها للمحيطات، كما تضع الخطوط الإرشادية للأعمال وإدارة البيئة والموارد البحرية. كما تقر أيضا بأن مشاكل البيئة البحرية مترابطة وتؤكد على أهمية الإدارة المتكاملة. ويتعين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على الدول حماية وصون البيئة البحرية (مادة 192)، وهو ما يشمل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وصون النظم البيئية (الإيكولوجية) النادرة أو الهشة فضلا عن موائل الأنواع المستنفذة أو المهددة أو التي تواجه خطر الانقراض وغيرها من أشكال الحياة البحرية (مادة 194، الفقرة 5). وصدقت مصر على هذه الاتفاقية في 26 أغسطس 1983.
6	اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (1973)	اتفاقية دولية تهدف إلى ضمان عدم تأثير الاتجار الدولي بالأنواع على بقائهم على قيد الحياة. كما تقر بأهمية التعاون الدولي في مراقبة الاتجار بالحيوانات لتجنب الافراط في ذلك.
7	اتفاقية حماية طيور الماء المهاجرة الأفريقية أور-آسيوية المهاجرة (1995)	اتفاقية اقليمية تشكل جزء من اتفاقية بون، تهدف إلى الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الطيور المائية وموائلها في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط والأرخبيل الكندي وآسيا الوسطى وجرينلاند، لكنها تستهدف الجهود الدولية المبذولة في الحفاظ عليها. وتشمل هذه الاتفاقية 225 طائر يعتمدون على الأراضي الرطبة.
8	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (1992)	تقدم الاتفاقية إطار حكومي دولي لمواجهة قضايا التغير المناخي.

4-2 السياق الإقليمي

انضمت مصر إلى عدد من الاتفاقيات الإقليمية، من أهمها ما يلي:

جدول 2: *قائمة الاتفاقيات الإقليمية*

م	الاتفاقية	وصف موجز
1	الاتفاقية الأفريقية للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية (1969)	تدعو الاتفاقية الدول الأعضاء إلى اعتماد التدابير اللازمة لضمان حفظ واستخدام وتنمية التربة والمياه والموارد النباتية والحيوانية وفقا للأسس العلمية مع مراعاة مصالح الشعوب على أفضل وجه.
2	اتفاقية برشلونة (1976)	اتفاقية برشلونة أو اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط، وهي في الأصل اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث، وغالباً ما يشار إليها باسم اتفاقية برشلونة، وهي الاتفاقية الإقليمية المعتمدة عام 1976 لمنع ومكافحة التلوث الناجم عن السفن والطائرات والمصادر البرية في البحر الأبيض المتوسط. وتشكل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها السبعة المعتمدة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP- MAP) الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف الإقليمي الرئيسي الملزم قانوناً في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
3	خطة عمل البحر المتوسط	تشكل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها السبعة المعتمدة في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP- MAP) الإطار البيئي المتعدد الأطراف الإقليمي الرئيسي الملزم قانوناً في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتشمل هذه البروتوكولات ما يلي: بروتوكول الإلقاء (Dumping Protocol)، وبروتوكول الوقاية وحالات الطوارئ (Prevention and Emergency Protocol)، وبروتوكول مصادر التلوث الأرضية (Land-Based Sources Protocol)، البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (Specially Protected Areas and Biological Diversity Protocol)، وبروتوكول المناطق الساحلية (Offshore Protocol)، بروتوكول النفايات الخطرة (Hazardous Wastes Protocol)، بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (Integrated Coastal Zone Management Protocol).
4	اكوبامس لحماية الحوتيات	هو أحد اتفاقات حماية الحوتيات الصغيرة في منطقة البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة الأطلسية المتاخمة (ACCOBAMS)، وهي أحد الاتفاقات التابعة لاتفاقية صون الأنواع المهاجرة (CMS).

4-3 السياق المحلي

يقدم الإطار القانوني البيئي المصري الأساس والأدوات التي تمثل الالتزام تجاه حماية البيئة. ويعتبر قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 الإطار القانوني البيئي الرئيسي للإجراءات، هذا بالإضافة الي قانون المحميات الطبيعية 102 لسنة 1983 ومع ذلك هناك قوانين أخرى مكملة، بالإضافة إلى القرارات الجمهورية وقرارات رئاسة/مجلس الوزراء والقرارات الوزارية فضلا عن الاستراتيجيات الوطنية التي تكمل الإطار القانوني الوطني، كما هو وارد في الفقرات التالية.

4-3-1 الدستور المصري 2014

تم تعديل الدستور المصري في عام 2014، بما في ذلك مادتين رئيسيتين تتناولان حماية البيئة، هما المادتين 45 و46. بالإضافة إلى ذلك، تناقش المادة 93 التزام مصر تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

تنص **المادة 45** الخاصة بحماية البحار والشواطئ والبحيرات والممرات المائية على أن " تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية، والمياه الجوفية والمحميات الطبيعية، والحفاظ عليها، ويحظر التعدي عليها أو تلويثها أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها. وحق كل مواطن في التمتع بها مكفول على النحو الذي ينظمه القانون. كما تلتزم الدولة أيضا بحماية وتنمية المساحات الخضراء في المناطق الحضرية؛ والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية؛ وحماية الأنواع المعرضة لخطر الانقراض؛ والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون".

وتنص **المادة 46** الخاصة بالبيئة الصحية على أن "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة ومتوازنة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها."

كما تنص **المادة 93** على أن "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة". وهذا هو الأساس القانوني لتأكيد مسئولية مصر تجاه واجباتها والتزاماتها الدولية.

4-3-2 القوانين واللوائح

4-3-2-1 قانون المحميات الطبيعية رقم 102 لسنة 1983

ينظم قانون المحميات الطبيعية، المكون من 11 مادة، إدارة المحميات الطبيعية في مصر لحماية التراث الطبيعي والثقافي. يعرّف القانون في المادة (1) المحمية على أنها " أي مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ويصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء".

4-3-2-2 قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994

ينظم القانون 1994/4، الإطار القانوني الرئيسي للبيئة في مصر، أنشطة التنمية ويضع الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف حماية البيئة. وتدعم المادة 28 صون التنوع البيولوجي، حيث تحظر عددًا من الأعمال التي تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي.

4-3-2-3 قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 المعدل بموجب القانون رقم 3 لسنة 2010

يحدد القانون الإطار القانوني لحماية المعالم التاريخية والأثرية. كما يحدد الجهة المسئولة عن الآثار واختصاصاتها.

4-3-2-4 القانون رقم 1979/43 في شأن نظام الإدارة (الحكم) المحلية

تنقسم مصر إلى وحدات الإدارة المحلية وهي (المحافظات، والمراكز، والمدن، والأحياء، والقرى)، تتولي كل منها في إطار السياسة الوطنية توفير وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها. ويستثنى من ذلك المنشآت القومية أو المشروعات ذات الطبيعة الخاصة التي يتم إنشاؤها بأمر جمهوري.

يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه وإعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية، ويعتبر ممثلا للسلطة التنفيذية بالمحافظة ويشرف على تنفيذ السياسة الوطنية وعلى مرافق الخدمات والإنتاج ويكون مسئولا عن كفالة الأمن الغذائي، ورفع كفاءة الانتاج الزراعي والصناعي والنهوض به وله أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك في حدود القوانين واللوائح.

يشكل بكل محافظة مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ وعضوية نواب المحافظ وسكرتير عام المحافظة - ويكون أميناً للمجلس - ورؤساء المراكز والمدن والأحياء ورؤساء المصالح والأجهزة والهيئات العامة في نطاق المحافظة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية. ويجتمع هذا المجلس بدعوة من المحافظ مرة على الأقل كل شهر في المكان الذي يحدده. وهناك أيضا مجالس تنفيذية بكل مركز ومدينة وقرية. وهم الأدوات الرئيسة لكفالة تنسيق العمل على كل من هذه المستويات الإدارية.

4-3-2-5 قرارات رئيس الوزراء بإعلان المحميات الطبيعية بالبحر المتوسط المصري

- الأحراش بمحافظة شمال سيناء بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لعام 1985 والمعدل بالقرار رقم 3379 لعام 1996.
- الزرانيق بمحافظة شمال سيناء بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لسنة 1985 والقرار المعدل رقم 3379 لسنة 1996.
- أشتوم الجميل وجزيرة تنيس ببحيرة المنزلة بمحافظة بورسعيد محمية طبيعية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 459 لسنة 1988 والقرار المعدل رقم 2780 لسنة 1998.
- بحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ محمية طبيعية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1444 لسنة 1998.
- العميد بمحافظة مطروح محمية طبيعية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 671 لسنة 1986 والقرار المعدل رقم 3276 لسنة 1996، وقد تم تعديلها بالقرار رقم 909 لسنة 2021.
- خليج السلوم بمحافظة مطروح محمية طبيعية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 533 لسنة 2010 بمساحة حوالي 383 كم^2.

4-4 الاستراتيجيات ذات الصلة

4-4-1 الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

- خلال اجتماع مؤتمر الأطراف الرابع عشر الذي عقد في شرم الشيخ (مصر)، اعتمد المؤتمر عملية التحضير للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في القرار 34/14، وطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (SBSTTA) أن تسهم في اجتماعيها الثالث والعشرين والرابع والعشرين في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وبناء عليه تم عقد

اجتماعات فريق العمل مفتوح العضوية للعمل على إعداد عناصر الإطار العالمي متضمناً: (أ) غايات محددة؛ (ب) وأهداف ذكية محددة وقابلة للقياس ودقيقة وواقعية ومحددة المدة الزمنية (SMART)، (ج) ومؤشرات؛ (د) وخطوط أساس، (ه) وأطر الرصد، التي تتعلق بالدوافع وراء فقدان التنوع البيولوجي، من أجل تحقيق التغيير التحويلي، ضمن نطاق الأهداف الثلاثة للاتفاقية.

- اشتمل الإطار العالمي على 4 مجموعات
- المجموعة 1: العناصر الموجهة نحو النتائج (الرؤية والرسالة والأهداف والغايات) لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020
- المجموعة 2: الشروط التمكينية ووسائل التنفيذ لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020
- المجموعة 3: طرائق وآليات وأدوات التخطيط والمساءلة (الرصد والإبلاغ والمراجعة)
- المجموعة 4: النهج والقضايا الشاملة.
- كما يتضمن الإطار العام أربعة غايات:
- **الغاية ألف**: زيادة مساحة وترابط وسلامة النظم الإيكولوجية الطبيعية بنسبة لا تقل عن [X في المائة] لدعم سلامة جميع الأنواع وقدرتها على الصمود وتقليل عدد الأنواع المهددة بالانقراض بنسبة [X في المائة] والحفاظ على التنوع الجيني
- **الغاية باء**: تقييم المساهمات التي تقدمها الطبيعة إلى الناس أو الحفاظ عليها أو تعزيزها من خلال الحفظ والاستخدام المستدام لدعم خطة التنمية العالمية لصالح جميع الناس
- **الغاية جيم**: تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بشكل عادل ومنصف
- **الغاية دال**: توافر وسائل التنفيذ لتحقيق جميع الغايات والأهداف الواردة في الإطار
- وتم اقتراح 23 هدف تخدم هذه الغايات، وجري حالياً استمرار المفاوضات وإرسال التعديلات المقترحة للرئيسين المشاركين بشأن تعديل بعض نصوص الغايات والأهداف الخاصة بالإطار.

4-4-2 *برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر المتوسط Regional SAP Bio post 2020*

- في عام 2003، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونةSAPBIO ؛ خلص تقييمه في 2018 إلى أنه إلى جانب بعض الثغرات في تنفيذه، فقد لعب دورًا إقليميًا مهمًا من حيث تنسيق ومواءمة التخطيط للحفاظ على التنوع البيولوجي، وفي تسهيل التبادلات بين الإدارات، داخل البلدان وفيما بينها.
- خلال العقد الماضي، حقق التعاون الإقليمي في المسائل البيئية تقدمًا كبيرًا، ساهم فيه نظام اتفاقية برشلونة بشكل كبير. تبنت الأطراف المتعاقدة أهدافًا مشتركة وأطرًا للرصد والتقييم تهدف إلى وضع بيئي جيد .(GES) زاد التعاون العابر للحدود حول الأنواع المهاجرة، ورصد / NIS IAS، وإدارة المحميات البحرية، وتقييم مخزون الأسماك، وخطط إدارة مصايد الأسماك متعددة السنوات، وتقليل المصيد المرتجع والمصيد العرضي، وتقليل القمامة البحرية. تبنت جميع دول البحر الأبيض المتوسط أطر عمل لتقييم الأثر البيئي(EIA) ، وتعزز دور المنظمات الدولية غير الحكومية وشبكات أصحاب المصلحة بشكل حاد، مما أدى إلى تحسين فرص المشاركة والمشاركة.
- في عام 2019، طلب مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون لاتفاقية برشلونة إعداد SAPBIO لما بعد 2020 ليتم تنسيقه مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 (CBD / GBF) وتوافقه مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

- على مدار الفترة 2020-2021، بعد عملية تطوير قوية من أسفل إلى أعلى، تم بناء SAPBIO لما بعد 2020 على الاحتياجات الرئيسية التي أعربت عنها بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال 21 تقريرًا وطنيًا مخصصًا تضمنت السلطات المعنية وأصحاب المصلحة، وكان نوقشت في ورش العمل الوطنية. وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود لمعظم اهتمامات التنوع البيولوجي، فقد تم تنسيق النتائج الوطنية وتم ترتيب الاحتياجات حسب الأولوية من خلال التقييمات دون الإقليمية وحلقات العمل. بعد ذلك، تم إعداد العديد من المسودات الإقليمية وتعميمها، وقدمت توصيات بشأن صياغتها وعناصرها الاستراتيجية في مسودات الاستعراضات واجتماعات اللجنة الاستشارية SAPBIO والمراسلين الوطنيين لـ SAPBIO، والتي ستتم المصادقة عليها أخيرًا من قبل الاجتماع الخامس عشر لـ SPA / BD. جهات الاتصال (يونيو 2021) وجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط (سبتمبر 2021).

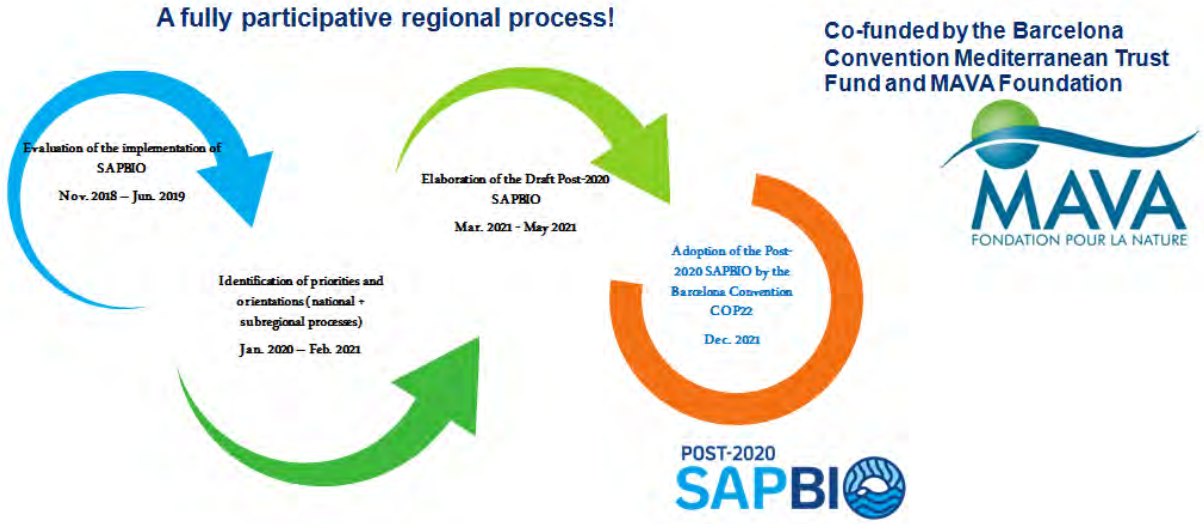

4-4-3 *برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على المستوي الوطني National SAPBio post 2020*

- طلب مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون لاتفاقية برشلونة إعداد "برنامج العمل الاستراتيجي لما بعد عام 2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" في 2020-2021" (SAP BIO) لما بعد 2020، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF)لما بعد اتفاقية التنوع البيولوجي -2020 من خلال السياق البصري للبحر الأبيض المتوسط. استند الطلب بشكل أساسي على توصيات تقييم تنفيذ SAP BIO خلال الفترة 2004-2018. يجب أن يقوم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بما يلي: (1) بتنفيذ عملية تشاركية من القاعدة إلى القمة على المستوى الوطني لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم، (2) تحديد الأولويات والتوجهات دون الإقليمية بناءً على التشخيص الذي تم إجراؤه على المستوى الوطني، (3) تطوير المسودة وثيقة SAP BIO لما بعد 2020، ودفع عملية اعتمادها في أواخر عام 2021.

- وقد أعدت مصـر تقرير عن المسـاهمة الوطنية المقترحة لمصـر تجاه عملية SAP BIO لعام 2020-2021. تم من خلاله إجراء تحليل وطني لحالة التنوع البيولوجي البحري والسـاحلي واشتركت فيه المؤسسات الوطنية ومشاورات أصحاب المصلحة ذات الصلة. والغرض من ذلك هو تحديد أهداف واضـحة وواقعية والإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتحقيق الأهداف، بما يتماشـى مع أهداف التنمية المسـتدامة و GBFلما بعد 2020، ويدعمه برنامج الرصـد والتقييم المتكامل .(IMAP) بالإضـافة إلى ذلك، فإنه يعزز تعميم التنوع البيولوجي في جميع السياسـات البيئية ذات الصلة وكذلك من أجل الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

4-4-4 *الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية*

تم إعداد الاسـتراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق السـاحلية 2050 وهي "اسـتراتيجية وطنية تحدد الأهداف والآليات اللازمة لضـمان مشـاركة كافة الجهات ذات الصـلة والتنسـيق فيما بينها على نحو يكفل المحافظة على البيئة بالمناطق الساحلية".

وتعد الاستراتيجية وثيقة عمل وطنية تضـع إطاراً هيكليًا ومؤسسيًا متكامل وآلية تجاه تنمية مستدامة للمناطق الساحلية وبمرونة تسمح بإجراء التعديلات المستقبلية وفقًا للمتغيرات بالتوافق مع استراتيجية التنمية المسـتدامة "رؤية مصـر 2030 " والتي تهدف إلى أن يكون البعد البيئي محورًا أسـاسيا فتي ا اسـتراتيجيات كافة القطاعات التنموية والاقتصـادية بشـكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة اسـتخدامها والاسـتغلال الأمثل لها والاسـتثمار فيها بما يتوافق مع الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على الاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت سطع الماء.

تضـــمنت الاســـتراتيجية مفهومي الاقتصـــاد الدائري والأزرق الذي يشـــمل الاســـتهلاك والإنتاج المسـتدامين، اسـتجابة لتطلعات التنمية المسـتدامة، بالنظر إلى الضـغط المتزايد للاسـتهلاك والإنتاج على موارد العالم والبيئة، حيث أن أنماط الاســـتهلاك والإنتاج بحاجة إلى التغيير لفك الارتباط بين التنمية البشرية وتدهور البيئة البحرية والساحلية.

ولذلك فإن الاسـتراتيجية تسـاعد الجهات المعنية المختلفة على كافة المسـتويات على إدراج اعتبارات المحافظة على البيئة السـاحلية ضـمن عملية إعداد اسـتراتيجياتها التنموية ووفقا لمتطلبات وطبيعة كل منطقة ساحلية.

4-4-5 *خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP-NAP)*

تم تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في مصر (SCP-NAP) بتنسيق من وزارة البيئة ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE) في إطار برنامج SwitchMed الممول من الاتحاد الأوروبي، مع الخدمات الاستشارية والدعم الفني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وهذه الخطة جزء من جهود مصر لتحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. تتناول خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين SCP-NAP (SDG12) أربعة قطاعات ذات أولوية، المياه والطاقة والزراعة ونفايات الصلبة على نطاق البلدية وقد تم تطويرها في مصر من خلال عمليات معترف بها وطنياً شارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين. تم إطلاق خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين لمصر رسميًا في 18 أبريل 2016 في حدث جانبي

خلال الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (AMCEN) في القاهرة، مصر.

4-4-6 *الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لصون التنوع البيولوجي (2015-2030)*

تهدف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان الحفاظ على التوازنات الطبيعية، وحماية النظم البيئية من التدهور وصون الكائنات الحية.
- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية المصرية في مجالات صون التنوع البيولوجي وتنمية الموارد الطبيعية وتنمية القدرات المؤسسية والإدارية.
- حشد القدرات والموارد الوطنية صون التنوع البيولوجي ومكوناته البيئية والتصنيفية والجينية (الوراثية) لضمان الاستدامة والاستخدام الرشيد لهذه المكونات.
- وضع برامج عمل لضمان المشاركة الإيجابية للجمهور، مثل الأفراد والمنظمات، في تنفيذ برامج صون التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع.
- تحديد أدوات قانونية وحوافز اقتصادية واجتماعية لدعم الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام.
- يجب أن تكمل الإجراءات الوطنية الإجراءات الإقليمية والدولية في مجالات صون التنوع البيولوجي وتبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية المتاحة المتعلقة بصون موارد التنوع البيولوجي، بما في ذلك الموارد الجينية، على نحو منصف.

4-4-7 *الاستراتيجية الوطنية بشأن الأراضي الرطبة (2004)*

تم التصديق على الاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة في عام 2004 لتحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على الأراضي الرطبة وإدارتها بحكمة كعناصر مكملة للموارد الطبيعية.
- ملاحظة أن إدارة موقع الأراضي الرطبة أو إعادة تأهيلها أو ترميمها يتم تنفيذها بدعم من جميع أصحاب المصلحة.
- إنشاء وتعزيز الترتيبات المؤسسة اللازمة للتنفيذ الفعال للإجراءات المخطط لها.
- ضمان اعتراف المجتمع بالأراضي الرطبة كأصول طبيعية.
- تحديد الأهمية البيئية للأراضي الرطبة على أساس علمي.
- مسح وحصر الأراضي الرطبة في مصر.

4-4-8 *برنامج الرصد والتقييم المتكامل لمكونات البيئة البحرية والأنواع غير الأصلية (2017)*

خطط العمل الوطنية لصون وإدارة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية البحرية بمياه البحر المتوسط المصرية بما في ذلك خطة حماية الحوتيات والثدييات البحرية (2012)، السلاحف البحرية (2017)، الغطاء النباتي البحرية (2020)، خطة إدارة الأنواع غير الأصلية (2017)، حماية الأنواع الغضروفية (2022).

4-4-9 *رؤية مصر واستراتيجية التنمية المستدامة 2030*

تم إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة بمصر (2030) في عام 2016. وتم تطويرها من خلال النهج التشاركي، وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتضمن: التنمية الاقتصادية وسعادة المواطن والتنمية البشرية والقدرة التنافسية بالأسواق. كما تضع الاستراتيجية بعض المحاور لتحقيق الرؤية بما في ذلك محور البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تشجيع النهوض بمعايير جودة الحياة للأجيال الحالية وزيادة الوعي بشأن حماية البيئة، والتقليل من تأثير التغير المناخي لخلق بيئة نظيفة وأمنة للأجيال القادمة.

تتبنى استراتيجية التنمية المستدامة نهج بيئي متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعوامل البيئية لمنع التدهور البيئي والحفاظ على التوازن البيئي، والمضي قدما بصورة أكبر تجاه أنماط الانتاج والاستخدام المستدام، وصون التنوع البيولوجي. علاوة على ذلك، تهدف استراتيجية التنمية المستدامة إلى الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية وإدارة المخلفات بناء على مفاهيم الحوكمة وتعزيز إعادة التدوير في إطار فني معرفي بيئي رفيع المستوى.

4-4-10 *الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ 2050*

يعد تغير المناخ من أهم القضايا التي تواجه مصر حيث تشكل آثاره تهديدات لخطط التنمية المستدامة والأمن الغذائي وتوافر المياه، وبالتالي ستؤثر على الأمن القومي. على الرغم من أن نصيب مصر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية لا يتجاوز 0.6٪، إلا أن مصر من أكثر الدول عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ على العديد من القطاعات، مثل السواحل والزراعة والموارد المائية. الصحة والسكان والبنية التحتية. ستؤدي هذه الآثار إلى إضافة تحد جديد لمجموعة التحديات التي تواجه مصر. أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 لتحسين نوعية حياة المواطنين والنمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على مواردها الطبيعية. تم تصميم NCCS في مصر لتوحيد جميع جوانب تغير المناخ في وثيقة واحدة لتكون مرجعًا أساسيًا يضمن دمج بُعد تغير المناخ في التخطيط العام لجميع القطاعات في الدولة. تم تطويره بناءً على طلب المجلس الوطني لتغير المناخ. تحتوي الاستراتيجية على خمسة أهداف رئيسية وتحدد الاتجاهات لتحقيق كل هدف.

خصصت الحكومة المصرية حزمة مالية لوضع عدد من المشاريع مثل الطاقة والنقل والزراعة والمياه والري وخفض الكربون في قطاع البترول بتكلفة حوالي 211 مليار دولار للتخفيف و113 مليار دولار للتكيف مع البرامج حتى عام 2050. من المتوقع أن تعتمد استراتيجيات التخفيف والتكيف الخاصة بالبرنامج الوطني لتغير المناخ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية في مصر ويكون لها تأثير عليها. على سبيل المثال، في عام 2022، وقعت مصر مذكرة تفاهم بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي مع شركة Scatec النرويجية للطاقة المتجددة لإنشاء مصنع في منطقة قناة السويس لإنتاج الأمونيا الخضراء من الهيدروجين الأخضر. من المتوقع أن ينتج المصنع، الذي من المقرر أن يبدأ العمل به في عام 025، طنًا واحدًا من الأمونيا الخضراء سنويًا، مع إمكانية التوسع إلى ثلاثة أطنان.

4-5 الاتجاهات الحديثة في إدارة المحميات البحرية بالبحر المتوسط التي سيتم مراعاتها في اعداد الاستراتيجية:

- الإدارة المشتركة والحوكمة
- (OECMs) الفرص والتحديات
- آليات التمويل للمحميات البحرية
- (Regulatory Strategies) استراتيجيات الحماية
- التمويل المستدام للمحميات البحرية
- مساهمة الشبكات (Networks) للاتصال المستمر بين المحميات والمنتفعين
- التكامل الناجح للمحميات البحرية شاملا التخطيط المكاني للحد من النزاع بين اعمال أعمال الصون والتنمية وزيادة قبول المجتمعات لفكرة إنشاء المحميات
- كيف يمكن للمحميات ان تكون جزء من الحلول في موضوعات المخلفات البحرية Marine Litter (من خلال عمليات الرصد والحد من التلوث البحري)
- تحقيق تطبيق القوانين في المحميات البحرية
- قائمة المحميات الخضراء Green List (IUCN)
- التوسع في مبادرات تنمية الكوادر في المحميات البحرية
- تقوية شبكات المحميات البحرية وربطها بشبكات البحر المتوسط
- التخطيط المكاني البحري – اتجاه جديد لربط المحميات والمنتفعين الاقتصاد لزيادة جهود الصون
- الحماية القوية strong protection لتحقيق أهداف 2020
- دمج تكيف التغيرات المناخية في المحميات البحرية
- أدوات الحصول على تمثيل بيئي جيد ومتصل لشبكات المحميات البحرية
- التغلب على العقبات في التصميم والتنفيذ الفعال للمحميات البحرية – overcoming obstacles effective implementation of MPA &of designation
- المنهجيات المتعلقة بتحقيق هدف 30% بشأن زيادة مساحات المحميات البحرية،
- الأدوات التنظيمية والمنهجيات للأنشطة السياحية والترفيهية مثل إعداد الخطط الاستثمارية والاقتصادية والنهج المجتمعي لإدارة المناطق البحرية المحمية
- حماية المناطق التي لا تقع داخل النطاق الدولي (اتفاقية الأمم المتحدة لحماية وصون التنوع البيولوجي في المناطق الخارج وصاية الدولة)
- مبادرات (Citizen Science) لزيادة المعارف بالمحميات الطبيعية والمنتفعين
- المشاركة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 ومتابعة التقدم المحرز
- منهجيات تمكين المرأة في أعمال الصون في البيئة البحرية
- برامج التعاون والتنسيق وفرص التمويل للمحميات البحرية
- مبادرات بشأن صون الأنواع المهاجرة

5. الاستراتيجية

تم الاعتماد على المبادئ الإرشادية الآتية في إعداد الاستراتيجية:

- الإدارة المتكاملة: التخطيط لإدارة منسقة ومرنة وشفافة، أخذا في الاعتبار المسؤوليات المشتركة للجهات الحكومية وغير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي وغيرها، لصون واستدامة الموارد الساحلية والبحرية، مع الامتثال للتشريعات واحترام الواجبات والحقوق.
- نهج النظام البيئي: يدرك هذا النهج أن النظم الإيكولوجية معقدة بطبيعتها ومترابطة وتشمل مسارات للطاقة فيما بين الأجزاء المكونة لها (الماء والهواء والكائنات الحية، الخ). ويضمن هذا النهج مراعاة الروابط بين المكونات الرئيسية للنظام الإيكولوجي عند تحديد المناطق البحرية وتخطيطها وإدارتها على أساس كونها موقع محدد.
- النهج التحوطي: يمكن اتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بتدابير الصون بدون معرفة علمية واسعة، حيث يمكن تحديد الضغوطات والتهديدات والتحديات على البيئة البحرية واتخاذ إجراءات الصون استنادا إلى أفضل المعلومات المتاحة.
- احترام المجتمعات المحلية: المجتمع المحلي في مصر لديه تقاليد ثقافية يجب احترامها.
- التشاور والتعاون: َضرورة التشاور والتعاون لتطوير وتنفيذ شبكة المحميات ومكوناتها الفردية، حيث يعتمد نجاحها على مدى قدرة المصالح المختلفة على العمل معا، وإنشاء آليات لجمع المعلومات، وزيادة التوعية العامة، وتبادل المعارف، وضمان مشاركة أصحاب المنفعة ليكون لهم دور في تخطيط وإدارة مناطق المحميات. وفي هذا الإطار، يعتمد إعداد استراتيجية قابلة للتنفيذ إلى حد بعيد على النهج التشاركي والتشاور مع طافة الأطراف والشركاء.
- التوعية العامة والتثقيف: يعد إشراك المجتمع في تنمية مناطق وشبكة المحميات البحرية أمرا أساسيا لنجاح الاستراتيجية. ويمكن أن تسهم أنشطة الصون في بناء القدرات، وزيادة الوعي العام والتثقيف وفهم قضايا الصون، وتطوير المؤسسات التي تدعم شبكة المحميات.
- فعالية الإدارة: يعتمد قياس فعالية الإدارة وجود أهداف محددة قابلة للقياس. والتي قد تشمل أهدافا إيكولوجية و/ أو إدارية و/ أو اجتماعية و/ أو اقتصادية و / أو ثقافية تبعا لطبيعة المنطقة. ومن ثم لابد من إعداد مؤشرات مناسبة لرصد ومتابعة تحقيق الأهداف.
- الإدارة التكيفية: يضمن نظام الإدارة التكيفية تطبيق معارف علمية جديدة لتعديل نظم الإدارة من أجل تناول القضايا المستجدة ومواصلة تحقيق الأهداف.
- الموضوعات المستعرضة: الموضوعات المستعرضة هي تلك التي يمكن أن تدخل في كافة أهداف الاستراتيجية، مثل التغير المناخي وتمكين المرأة وكافة فئات المجتمع. يجب ان تسمح الاستراتيجية باستيعاب وإدارة الموضوعات المستعرضة.

كما اعتمدت الاستراتيجية علي تحقيق عدد من الاتجاهات العالمية والإقليمية الحديثة مما يلي:

<u>نظرية التغيير</u>

بُني الإطار حول نظرية التغيير التي تقر بضرورة اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة عالميا وإقليميا ووطنيا لتحقيق التنمية المستدامة، بحيث يجري تقليل و/أو عكس محركات التغيير غير المرغوب فيه، الذي أدى

إلى تفاقم فقدان التنوع البيولوجي، بهدف التمكين من استعادة جميع النظم الإيكولوجية وتحقيق رؤية الاتفاقية المتمثلة في العيش في انسجام مع الطبيعة بحلول عام 2050.

التغيير التحويلي في مسارات الاستدامة العالمية

يمكن للتنفيذ التعاوني لمدخلات الحوكمة ذات الأولوية (الروافع) التي تستهدف نقاطاً رئيسية للتدخل (نقاط التأثير) أن يتيح إحداث تغيير تحولي من الاتجاهات الجارية إلى اتجاهات أكثر استدامة، كما يمكن تطبيق معظم الروافع عند نقاط تأثير متعددة من جانب مجموعة متنوعة من الأطراف، مثل المنظمات الحكومية الدولية والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المواطنين والمجموعات المجتمعية، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والوكالات المانحة، والمنظمات العلمية والتعليمية، والقطاع الخاص، حسب السياق. ومن شأن تنفيذ الصكوك القائمة والجديدة من خلال التدخلات المكانية للحوكمة التكاملية والشاملة للجميع والمستنيرة والمتكيّفة، باستخدام خلائط من السياسات الاستراتيجية والتعلم من التعقيبات المرتدة أن تحقق التحول العالمي.

تتسق هذه الاستراتيجية في محتواها مع كل من الأهداف العالمية والوطنية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البحري والمحميات البحرية، بما في ذلك أهداف وخطة عمل التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 14 بصفة أساسية وأهداف أرقام 1، 2، 13 بصفة فرعية، كما تتماشى هذه الاستراتيجية مع الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) واستراتيجية التغيرات المناخية، الخ.

تعتمد هذه الاستراتيجية رؤية وأهداف وأنشطة تعمل على تفعيل دور المحميات الطبيعية المعلنة حالياً بطول الساحل المتوسطي المصري، من خلال تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه كل محمية، ووضع آليات لتجاوزها بالإضافة إلى ضمان اتصالها واتساقها مع المحميات الأخرى في المنطقة الساحلية والبحرية بطول امتداد الساحل في تنفيذ برامج رصد موحدة. كما تعمل الاستراتيجية على ترشيح مناطق جديدة لإعلانها كمحميات طبيعية أو تعريفها كمناطق هامة للتنوع البيولوجي معروفة باسم تدابير الحفظ الأخرى القائمة على المناطق، حيث تتضمن المناطق المقترحة مناطق ساحلية وبحرية وممرات هجرة للسلاحف البحرية والحوتيات، الخ.

ومن خلال الاستراتيجية المقدمة، تم التركيز والاهتمام بمشاركة والتشاور مع كافة الجهات والفئات المنتفعة وأصحاب المصلحة والمعنيين باستخدام البحر والمناطق الساحلية، بما في ذلك الجهات الحكومية الإدارية والعلمية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمرأة والشباب، حيث مثلت المرأة أكثر من 33% من قيمة المشاركين في عملية التشاور وإعداد الاستراتيجية، وذلك تمشياً مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020، وذلك استراتيجية التنوع البيولوجي البحري للبحر المتوسط لما بعد 2020. لقد تضمن العمل في هذه الاستراتيجية التأكيد على أن يتم تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرصة وقدرات متساوية للنساء والفتيات في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية مع احترام ثقافاتها وحقوقها ومعارفها التقليدية.

كما تستجيب هذه الاستراتيجية للقضايا العالمية الحديثة المتعلقة بإدارة المحميات البحرية ومناطق (OECMs) بما في ذلك التخطيط المكاني، واستعادة النظام البيئي، وتحليل الفجوات، والتعاون،

والتكامل، وجميع جوانب الظروف التمكينية مثل الاتصـــال والمعرفة والمســـاءلة وإنفاذ القانون والتمويل والرصـد والاقتصـاد الثقافي والاجتماعي والاقتصـاد الأزرق والقمامة الرئيسـية والبحث وتطوير القدرات وتعميم التنوع البيولوجي في جميع جوانب قطاعات التنمية وتضـارب المصـالح، وهو ما سـيتم توضـيحه في برامج ومحاور العمل المطروحة في الاستراتيجية.

5-1 ملخص الوضع الراهن للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

بالرغم من الخطوات الكبيرة التي خطتها مصر في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية إلا أن ساحل البحر الأبيض المتوسط لم ينل الاهتمام الكافي مقارنة بساحل البحر المتوسط وعلى الرغم من إعلان 5 محميات طبيعية الا أنه هناك قصور واضح على مستوى التخطيط الاستراتيجي للتنوع البيولوجي للساحل، وخلال السنوات العشر الماضية دعم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/RAC) العديد من الأنشطة التي تهدف إلى تطوير عمليات إدارة وصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

يمتد ساحل البجر الأبيض المتوسط في مصر لمسافة 1000كم تقريباً، ويتم تقسيمة مورفولوجيا إلى ثلاث مناطق تضم المنطقة الغربية بطول حوالي 550 كم ومنطقة ساحل دلتا النيل او المنطقة الوسطة والتي يبلغ طولها حوالي 250كم والمنطقة الشرقية والتي تمتد لمسافة 200كم تقريباً، ويضم ساحل البحر المتوسط 5 محميات طبيعية هي الأحراش، الزرانيق، البرلس، أشتوم الجميل، العميد، السلوم تم إعلانها لصون وحماية العديد من البيئات والموائل المميزة لساحل البحر المتوسط، كما تحتوي المنطقة على العديد من المناطق الهامة للتنوع البيولوجي بالإضافة للمحميات الطبيعية تتمثل في سواحل دلتا النيل على البحر المتوسط والبحيرات الضحلة قليلة الملوحة من الشرق للغرب هي مريوط، إدكو، البرلس، والمنزلة. وتعد تلك المناطق موطناً أمناً للعديد من الطيور المهاجرة والمهدد بعضها بالانقراض وهي ذات اهتمام عالمي كبير نظراً لاعتبارها أحد أهم طرق هجرة الطيور في العالم.

فعلى سبيل المثال نجد أنه من بين أكثر من 2000 نوع من النباتات في مصر، يوجد حوالي 1000 نوع على بعد 30 كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط (IUCN، 2003). ومع ذلك، فقد أصبح عددًا كبيرًا من النباتات في مصر نادرة محليًا أو انقرضت، بسبب تدمير الموائل، والرعي الجائر، والإفراط في الحصاد. وتضم محافظة مطروح والمناطق المحيطة بها أكثر من 50٪ من النباتات الطبية والعطرية البرية الموجودة في مصر، أي أكثر من 1000 نوع بري. إلا أنه يتم استخدام هذه الثروة وحصدها بشكل مفرط من قبل السكان الذين يستخدمونها في الطب الشعبي ورعي الحيوانات، مما يعرض النباتات لخطر الانقراض.

ومثل أشجار المانجروف والمستنقعات المالحة المتواجدة بمنطقة البحر الأحمر، يحظى ساحل البحر المتوسط بأحد أهم المعشبات المتوطنة به، حيث تلعب الأعشاب البحرية *Posidonia Oceanica* دورًا رئيسيًا في تثبيت وعزل الكربون، فهي تشكل حوضًا رئيسيًا لامتصاص ثاني أكسيد الكربون في البحر الأبيض المتوسط ويمكنها إصلاح ودفن كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على مدى فترات طويلة، مما يساعد على تقليل غازات الاحتباس الحراري وبالتالي المساهمة نحو تنظيم مناخ الكوكب.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت قيمة تلك البيئات كمخازن للكربون وعزله (إلى جانب النظم البيئية الساحلية النباتية الأخرى) أكثر وضوحًا، وهي تُعرف مجتمعة باسم "الكربون الأزرق". وقد قدرت الدراسات الحديثة أن معدل دفن الكربون في مروج الأعشاب البحرية قد يكون أعلى من معدل الدفن التي تتم للكربون في الغابات الأرضية. وعلى عكس أحواض الكربون الأرضية (مثل الغابات الاستوائية المطيرة)، فإن الكربون الأزرق يعتبر مفهومًا جيدًا ولم يتم التعرف عليه بالكامل على المستوى الدولي، ولكن تتمثل القضية الرئيسية في العدد المحدود جغرافيًا من الدراسات التي تم إجراؤها حتى الآن وعدم وضوح قدرة مروج الأعشاب البحرية على عزل الكربون.

لذلك يجب أن تركز الجهود في المقام الأول على الحفاظ على هذه الخزانات لتجنب إطلاق الكربون الذي تحتويه مرة أخرى في دورة الغلاف الجوي.

إن التنوع البيولوجي لساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر ذو أهمية عالمية بالنسبة للعديد من الأنواع، وهي موطن لمجموعة واسعة من النظم الإيكولوجية والحياة البرية والمائية نظراً لموقعها الجغرافي الفريد في المقابل للسواحل البحر الأبيض المتوسط الشمالية. ويعد الساحل الشمالي لمصر غير متجانس للغاية من حيث القيمة البيئية، ويرجع ذلك أساسًا إلى التأثيرات البشرية التي أثرت على الموائل الساحلية، وفي كثير من الحالات، قضت على العديد من الأنواع تاركة مناطق إيكولوجية بأكملها مع عدد قليل من الموائل الطبيعية المجزأة. وعلى الرغم من أهمية التنوع البيولوجي لساحل البحر الأبيض المتوسط الا انه لم يتم تقييم سوى عدد قليل من الأنواع الموصوفة به من أجل تحديد حالة حفظها. ويساهم التنوع البيولوجي لساحل البحر الأبيض المتوسط في الاقتصاد ويدعم رفاهية الإنسان. ويرتبط جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ارتباطاً مباشراً باستخدام الموارد البيولوجية، مثل الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على المقومات الاجتماعية والتراثية للمجتمعات المحلية وعناصر التراث الإنساني من حرف صيد ومناطق تاريخية وغيرها من الاستخدامات القائمة على استخدام وإدارة التنوع البيولوجي بتلك المناطق.

على الرغم من هذه المكاسب الاقتصادية الواضحة من التنوع البيولوجي، فتشير اتجاهات المؤشرات المتاحة إلى أن حالة التنوع البيولوجي آخذة في الانخفاض، وأن الضغوط عليه آخذة في الازدياد، على الرغم من الجهود الوطنية العديدة المبذولة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. ويتدهور التنوع البيولوجي في ساحل البحر الأبيض المتوسط على مستوى النظم الإيكولوجية والأنواع؛ كما أن التنوع الجيني آخذ في الانخفاض. وترجع الخسائر إلى مجموعة من التهديدات بما في ذلك فقدان الموائل وتشتتها، والاستغلال والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والتلوث، والأنواع الغازية. كما ساهمت محدودية الموارد البشرية والمالية في فقدان التنوع البيولوجي. وتستمر هذه الضغوط في الازدياد مدفوعة بمجموعة من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما تزايد عدد السكان المتزايد والموارد البشرية والمالية المحدودة. ومن شأن تغير المناخ أن يعمل بالتآزر مع تهديدات أخرى ذات عواقب وخيمة على التنوع البيولوجي.

ويشكل الفقدان المباشر للموائل تهديدا رئيسيا للنظم الإيكولوجية البرية والبحرية والساحلية؛ وتتأثر النظم الإيكولوجية للمياه العذبة تأثرا شديدا بالتجزؤ. فاستصلاح الأراضي والتنمية العمرانية والأنشطة الصناعية تدمر وتغيّر الموائل الطبيعية الحرجة جنبا إلى جنب مع الحياة النباتية والحيوانية.

ويسهم الرعي الجائر وصيد الأسماك الجائر في تدهور التنوع البيولوجي. ويعد استخدام الحياة البرية في ساحل البحر الأبيض المتوسط غير منظم في معظمه، كما أن الصيد الجائر يعرض عددا من

الحيوانات البرية للخطر فضلاً عن عدة أنواع من الطيور المقيمة والمهاجرة. وتشمل المجموعات الرئيسية المستغلة: النباتات الطبية، والثدييات من أجل اللحوم، والصيد الترفيهي، وصيد الطيور من أجل الغذاء، وتجارة الحيوانات الأليفة، والبرمائيات من أجل الطب التقليدي والغذاء.

ويتسبب التلوث في تدهور الموائل الحرجة وفقدان الأنواع. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك الأراضي الرطبة في الدلتا. كما يتسبب الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية وسوء استخدامها في فقدان الأنواع النادرة، بما في ذلك الأنواع التي تعمل كملقحات وعوامل للمكافحة البيولوجية الطبيعية.

ولا تزال الأنواع الغازية تشكل تهديدا كبيرا لجميع أنواع النظم الإيكولوجية والأنواع في مصر بشكل عام وساحل البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص. ولا تزال المعلومات المتاحة حاليا عن الأنواع الغازية غير كافية، كما أن جهود مكافحة الأنواع الغازية القائمة على منع إدخال أنواع جديدة لا تزال محدودة على الرغم من أن الأنواع الغازية تمثل تهديدا حقيقيا للنظم الإيكولوجية المصرية والاقتصاد وصحة الإنسان. وتتجاوز مكافحة الأنواع الغازية الإمكانات الحالية من حيث الموارد البشرية والمالية والتقنية، وتتطلب مشاركة جميع الجهات والمؤسسات المعنية.

ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم العديد من المخاطر السابق ذكرها، وإلى الحد من الخيارات المتاحة للأفراد وواضعي السياسات. وثمة حاجة إلى تقييمات كمية منهجية لتحديد الكيفية التي ستؤثر بها التغيرات في التنوع البيولوجي على توفير خدمات النظم الإيكولوجية، أو كيفية تأثير إنتاج خدمات النظم الإيكولوجية على التنوع البيولوجي.

وسيؤثر فقدان التنوع البيولوجي في نهاية المطاف على وظائف النظم الإيكولوجية، وعلى قدرتها على تقديم السلع والخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تترتب على ذلك آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية وإيكولوجية خطيرة. إن التدهور المستمر في التنوع البيولوجي يضع خدمات النظم الإيكولوجية الهامة على المحك، مما يؤثر في نهاية المطاف على رفاهية المصريين

وقد تم جمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة، ومراجعتها وإجراء تحليل شامل لهذه البيانات لتحديد عناصر التشخيص لوضع الاستراتيجية الوطنية. كما تم تحديد الإجراءات التي يمكن أن تتعامل مع المواقف التي تعتبر مهمة وعاجلة، وتحديد إجراءات وآليات تنفيذها في إطار تطوير وإدارة المواقع المختارة.

ومن خلال ورش عمل الخبراء والمعلومات التي تم تجميعها وعمليات المشاركة مع الجهات ذات الصلة، تم وضع المبادئ التوجيهية وأنشطة ومنهجية إعداد الاستراتيجية، بما في ذلك تقييم الوضع الحالي المتعلق بالمحميات البحرية والساحلية بالبحر الأبيض المتوسط في مصر ورسم خريطة أصحاب المصلحة وتحديد أدورهم في إدارة واستدامة الموارد الطبيعية في المحميات المعلنة.

هذا وقد تم تحديث المعلومات وإجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات وهو ما أوضح الرؤية للوضع القائم وساعد في وضع التصور المبدئي لإطار الاستراتيجية، كما تم إعداد قائمة للتعرف على أصحاب المصلحة المحتملين للمنطقة محل الدراسة وتم عقد العديد من الاجتماعات معهم وهو ما أتاح الفرصة لتحديد فرص إدارة وصون المناطق البحرية الساحلية المحمية (MCPAs) والمناطق الخاضعة لتدابير الصون الفعالة الغير معلنة كمحميات طبيعية (OECMs)، مثل استخدامات الأراضي المحتملة وخطط التنمية ومستوى التنمية الحالي والأنشطة الاقتصادية المؤثرة على المحميات الطبيعية

وطرق عيش السكان المحليين والدور الفعال للمرأة والشباب في صون وحماية التنوع البيولوجي بما في ذلك صيد الأسماك والرعي وصيد الطيور وجمع النباتات الطبية والصيد البري لغرض التجارة.

الحلول قائمة على الطبيعة كأحد آليات مواجهة التحديات المجتمعية العالمية

ومع استمرار التغييرات البيئية في الحدوث نتيجة للسياسات المحلية والوطنية وأنشطة التنمية المقابلة بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، فقد أوصى الخبراء خلال مراحل تنظيم الورش تشاورية وكذلك خلال إعداد الدراسة تم التركيز على اعتماد الحلول القائمة على الطبيعة باعتبارها إجراءات منهجية أطلقها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) لحماية النظم البيئية الطبيعية أو المعدلة وإدارتها واستعادتها بشكل مستدام، والتي تتصدى للتحديات المجتمعية (مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي أو الكوارث الطبيعية) بشكل فعال وقابل للتكيف، مع توفير الإنسان في نفس الوقت، الرفاه من منافع التنوع البيولوجي.

ظهر مفهوم النظم البيئية الوطنية، كما هو مستخدم في العلوم البيئية وسياقات الحفاظ على الطبيعة، خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، حيث كانت تبحث المنظمات الدولية عن طرق للعمل مع النظم البيئية - بدلاً من الاعتماد على الحلول الهندسية التقليدية (مثل الجدران البحرية) - للتكيف معها والتخفيف من آثار تغير المناخ، مع تحسين سبل العيش المستدامة وحماية النظم الإيكولوجية الطبيعية والتنوع البيولوجي.

إن الحلول القائمة على الطبيعة هي مفهوم جديد نسبيًا، ولا يزال في طور التأطير. هناك حاجة الآن لتعميق فهمنا للحاجات الوطنية وتأكيد المبادئ التي تقوم عليها الحلول القائمة على أساس الحياة، من أجل التحرك نحو إطار تشغيلي يمكن أن يوجه تطبيقات مفهوم الحلول القائمة على الطبيعة. تم اقتراح المجموعة التالية من مبادئ الأنظمة القائمة على أساس الطبيعة.

1. تبني معايير (ومبادئ) الحفاظ على الطبيعة؛
2. يمكن تنفيذها بمفردها أو بطريقة متكاملة مع حلول أخرى للتحديات المجتمعية (مثل الحلول التكنولوجية والهندسية)؛
3. يتم تحديدها من خلال السياقات الطبيعية والثقافية الخاصة بالموقع والتي تشمل المعارف التقليدية والمحلية والعلمية؛
4. إنتاج منافع مجتمعية بطريقة عادلة ومنصفة، بما يعزز الشفافية والمشاركة الواسعة؛
5. الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي وقدرة النظم الإيكولوجية على التطور بمرور الوقت؛
6. أن يتم تطبيقها على نطاق واسع في المناظر الطبيعية؛
7. الاعتراف بالمقايضات ومعالجتها بين إنتاج بعض الفوائد الاقتصادية الفورية للتنمية، والخيارات المستقبلية لإنتاج النطاق الكامل لخدمات النظم البيئية
8. أن تكون جزء لا يتجزأ من التصميم العام للسياسات والتدابير أو الإجراءات لمواجهة تحد معين.

وعليه، من الأفضل اعتبار تلك النوعية من الحلول مفهومًا شاملاً يغطي مجموعة من الأساليب المختلفة. ظهرت هذه الأساليب من مجموعة متنوعة من المجالات (بعضها من مجال البحث العلمي، والبعض الآخر من سياقات الممارسة أو السياسة) ولكنها تشترك في التركيز على خدمات النظام الإيكولوجي وتهدف إلى معالجة التحديات المجتمعية.

وتصنيف مناهج الحلو القائمة على الطبيعة على أنها:

- نُهج استعادة النظام الإيكولوجي (مثل الاستعادة البيئية، والهندسة البيئية، وإصلاح المناظر الطبيعية للغابات)؛
- نُهج محددة متعلقة بالنظم الإيكولوجية (مثل التكيف القائم على النظام الإيكولوجي، والتخفيف القائم على النظام الإيكولوجي، والحد من مخاطر الكوارث القائم على النظام الإيكولوجي)؛
- نُهج متعلقة بالبنية التحتية (مثل البنية التحتية الطبيعية ونهج البنية التحتية الخضراء)؛
- نُهج متعلقة بالإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي (مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة لموارد المياه)؛ و
- نُهج حماية النظام الإيكولوجي (مثل نُهج الحفظ القائمة على المنطقة بما في ذلك إدارة المناطق المحمية).

إن الافتقار إلى الوضوح التشغيلي يمثل عقبة رئيسية أمام مصداقية وإمكانية تطبيق تلك المفاهيم الجديدة في مجالات الصون والتنمية. تجري حاليًا العديد من التدريبات الموازية لتطوير معايير تشغيلية لنُهج الحلول القائمة على الطبيعة محددة) مثل التكيف القائم على النظام الإيكولوجي، حيث تم اقتراح خمسة معايير أولية: التعقيد البيئي، والاستقرار طويل المدى، وحجم التنظيم البيئي، والفوائد المجتمعية المباشرة، والحكم التكيفي والتي يمكن تطبيقها من خلال إعداد دراسات ونماذج حالة وتجارب ناجحة تكميلية لتلك الاستراتيجية في مراحل لاحقة. من خلال توحيد إطار عمل تشغيلي واحد، يصبح من الممكن توسيع نطاق تنفيذها وتقوية تأثيرها في التخفيف من التحديات الأكثر إلحاحًا في العالم.

5-2 المحميات الحالية والمستقبلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة علي أساس المناطق

في هذا القسم، يتم عرض المواقع ذات الأهمية للحفظ لتكون جزءًا من شبكة المحميات وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق وتشمل هذه المناطق ثلاث فئات وهي المحميات الحالية، المحميات المستقبلية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق. مع الأخذ في الاعتبار انه يقترح التوسع في تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق لتشمل مناطق اخري بناًء على دراسات تفصيلية لاحقا.

تم مراعاة ان تكون شبكة المناطق المحمية ممثلة لمختلف البيئات وان تعتمد على ترابطها ومراعات حركة الكائنات وخاصة الأنواع المهاجرة مثل الأسماك الكبيرة والثدييات البحرية. ومن أحد المناطق المقترحة هي محمية بحرية للأسماك الكبيرة والثديات البحرية تحافظ على مسار هجرتهم والنطاق الجغرافي لحركتهم والموائل الخاصة بهم.

تبلغ المساحة الاجمالية لهذه المناطق المقترحة حوالي 98461 كيلومتر مربع وتغطي معظم المياه الإقليمية المصرية كما تمتد الي المنطقة الاقتصادية الخالصة. وتساعد شبكة المحميات بشكلها المقترح على تحقيق اهداف ما بعد 2020 والوصول الي نسبة 30% من الجزء البحري لمناطق تخضع لأعمال الحماية والصون.

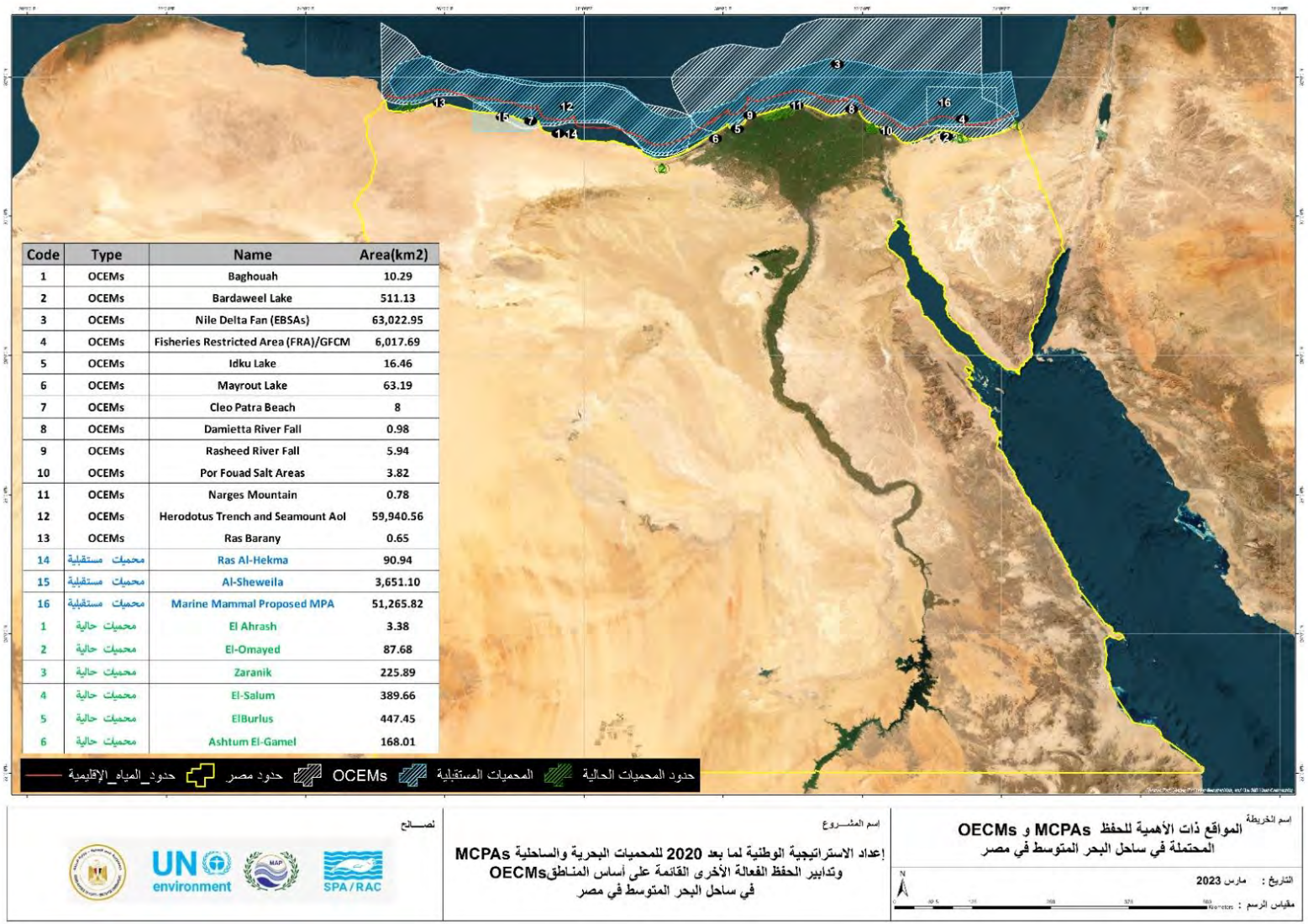

شكل 1: يوضح المحميات الحالية والمستقبلية والمواقع المقترحة لتدابير الحفظ العالة الأخرى القائمة علي أساس المناطق

5-2-1 المحميات الحالية:

يضم ساحل البحر المتوسط المصري 6 مناطق محمية حالية ومعلنة كالتالي:

- محمية الأحراش الساحلية.
- محمية الزرانيق.
- محمية أشتوم الجميل.
- محمية العميد.
- محمية السلوم البحرية.
- محمية البرلس.

محمية الأحراش الساحلية

الموقع الجغرافي البيئي	تقع في الركن الشمالي الشرقي لمصر بالقرب من ساحل البحر المتوسط برفح بمحافظة شمال سيناء.
تاريخ الإعلان	1985.
قرار الإعلان	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لسنة 1985 المعدل بالقانون رقم 3379 لسنة 1996، وفقاً لأحكام القانون رقم 102 لسنة 1983.
نوع المحمية	محمية تنمية موارد.
المساحة الكلية	8 كم ^{2}.
قيمة المنطقة	- تجذب المنطقة انتباه السائحين من خلال تنوع الحياة البرية فيها والمناظر الطبيعية الخلابة.

محمية الزرانيق

الموقع الجغرافي البيئي	تقع في الجزء الشرقي من بحيرة البردويل على بعد حوالي 30 كم غرب العريش
تاريخ الإعلان	1985.
قرار الإعلان	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لسنة 1985 وفقاً لأحكام القانون 102 لسنة 1983 بشأن المحميات الطبيعية.
نوع المحمية	محمية أراضي رطبة ومنطقة طبيعية هامة للطيور.
المساحة الكلية	300 كم ^{2}.
قيمة المنطقة	- تمثل هذه المنطقة أحد المفاتيح الرئيسية لهجرة الطيور في العالم، حيث أثبتت الدراسات أهمية المنطقة وموقعها الفريد الذي يربط قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتمثلها المنطقة كجسر للطيور المهاجرة بين هذه القارات، خاصة في فصلي الخريف والربيع من كل عام.

	- تم إعلان بحيرة البردويل من قبل الحكومة المصرية كأحد المواقع المهمة ضمن اتفاقية رامسار الدولية لحماية الأراضي الرطبة الهامة للطيور المائية بسبب موقعها المتميز وبيئتها الطبيعية الغنية التي تعتمد عليها أعداد كبيرة جدًا من الطيور المائية المهاجرة خاصة في منطقة الزرانيق. أدرجت Birdlife International أيضًا المنطقة كواحدة من مناطق الطيور المهمة في العالم IBA حيث يتم حماية العديد من أنواع الطيور المهددة بالانقراض والأنواع شديدة الحساسية.
	- منطقة من مناطق الحفظ الخاصة بموجب اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط ومناطق الحفظ الخاصة.

محمية أشتوم الجميل

الموقع الجغرافي البيئي	تقع في محافظة بورسعيد حيث تقع المحمية في الجزء الشمالي الشرقي من بحيرة المنزلة.
تاريخ الإعلان	1988
قرار الإعلان	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 459 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 2780 لسنة 1998.
نوع المحمية	الأراضي الرطبة والمناطق الطبيعية المحظورة للطيور
المساحة الكلية	180 كم ^{2}.
قيمة المنطقة	- تعتبر منطقة مهمة للطيور (IBA)

محمية البرلس

الموقع الجغرافي البيئي	محافظة كفر الشيخ، حيث تقع المحمية في الجزء الشمالي من دلتا النيل، بين فرعي رشيد ودمياط، وتشمل المنطقة المحمية بحيرة البرلس بأكملها بما في ذلك الجزر الموجودة بداخلها، بالإضافة إلى حاجز رملي يفصل البحيرة عن البحر الأبيض المتوسط بطول حوالي 65 كم وعرض يتراوح من 6 إلى 17 كم.
تاريخ الإعلان	1998.
قرار الإعلان	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1444 لسنة 1998.
نوع المحمية	محمية أراضي رطبة.
المساحة الكلية	300 كم ^{2}.
قيمة المنطقة	- تعد بحيرة البرلس موقعًا فريدًا لتكاثر الطيور المائية على المستويين المصري والدولي. - يمثل أحد الطرق الرئيسية لهجرة الطيور في العالم، خاصة من أوروبا الشرقية وشمال غرب آسيا إلى وسط وجنوب إفريقيا.

	- تعتبر منطقة البرلس أيضًا من أغنى المناطق في مصر من حيث التنوع البيولوجي، حيث تضم أكثر من 700 نوع معروف حتى الآن، منها 11 نوعًا مستوطنة في مصر و7 أنواع مهددة بالانقراض عالميًا. - بحيرة البرلس هي بحيرة ضحلة لها عدد من السمات البيئية، وهي ثاني أكبر بحيرة في البحيرات الشمالية من حيث حجم وإنتاجية الثروة السمكية.

محمية العميد

الموقع الجغرافي البيئي	تمتد محافظة مطروح مركز ومدينة الحمام أمام علامة 70 كيلومترًا على طريق الإسكندرية – مطروح الساحلي بطول 30 كيلومترًا غربًا وعمق 23.5 كيلومترًا من شاطئ البحر الأبيض المتوسط جنوباً.
تاريخ الإعلان	1986.
قرار الإعلان	- معلن عنها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 671 لسنة 1986 والمعدل بالقانون رقم 3276 لسنة 1996. - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 909 لسنة 2021 بتعديل حدود محمية العميد.
نوع المحمية	محمية محيط حيوي ارضي
المساحة الكلية	300 كم.
قيمة المنطقة	- تقع المحمية على أحد مسارات الطيران المهمة دوليًا للطيور المهاجرة بين اوروبا وأفريقيا مع حدوث أكبر عدد وتنوع في الأنواع في الخريف عندما يمر ملايين المهاجرين عبر المنطقة المحمية. - يتمتع الموقع بتنوع ملحوظ في الموائل والموائل الدقيقة التي تُعزى أساسًا إلى الاختلافات الجيولوجية والجيومورفولوجية والطبوغرافية والمكانية البارزة. - تعرف المحمية بأنها واحدة من 20 منطقة نباتية مهمة (IPA) في مصر من قبل IUCN (Radford et al. 2011). - من المعترف به دوليًا كمحمية للمحيط الحيوي بين برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) التابع لليونسكو.

محمية السلوم البحرية

الموقع الجغرافي البيئي	محافظة مطروح، مركزا سيدي براني والسلوم، يقع الجزء البحري منها في المياه الإقليمية المصرية، بالإضافة إلى منحدرات شمال مدينة السلوم وجزء أرضي يمتد لمسافة حوالي 500 متر في النطاق الساحلي.
تاريخ الإعلان	2010.
قرار الإعلان	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 533 لسنة 2010.
نوع المحمية	محمية بحرية.
المساحة الكلية	383 كيلومتر مربع.

قيمة المنطقة	- منطقة حفظ مهمة للأنواع المهددة والمتدهورة
	- تمثل المنطقة المحمية أول محمية بمكون بحري نقي في المياه الإقليمية المصرية في البحر الأبيض المتوسط وجزء أرضي ساحلي يحيط بها لحماية الأنظمة البرية والساحلية الفريدة، ويعمل هذا الجزء البري أيضًا كمنطقة حماية للمكون البحري من بعض الأنشطة البرية التي تؤدي إلى التلوث.
	- يتم الحفاظ على هذه المنطقة بالتعاون المشترك بين الجهات المختلفة (وزارة البيئة - وزارة الدفاع - وزارة السياحة - وزارة البترول - وزارة الزراعة - وزارة الثقافة - محافظة مطروح - المركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة).
	- تخضع المحميات لمجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية

5-2-2 المحميات المستقبلية

يتم تحديد الإعلان عن مناطق محمية جديدة من خلال عاملين رئيسيين: القيمة المتأصلة للمورد ودرجة التهديد الذي يتعرض له. يتم الحكم على قيمة الموقع من خلال سلامته، وأهميته لحفظ التنوع البيولوجي، والمساهمة في شبكة الميزات غير الممثلة بعد، وقدرة الموقع على توليد فائدة مالية مباشرة للأمة والمجتمع.

يقترح أن تكون كلا من منطقتي الشويلة وكذلك رأس الحكمة مناطق محمية في المستقبل، وذلك لأنها تفي بالمعايير المعمول بها لاختيار المناطق المحمية في مصر كالتالي:

- رأس الحكمة
- الشويلة

منطقة رأس الحكمة

موقع الجغرافي البيئي	تقع على ساحل البحر المتوسط الغربي شرق مرسى مطروح.
خطوط العرض	31º 06', 31º 15'N
خطوط الطول	27º 40', 27º 54'E.
إمكانية الوصول إلى المنطقة	يمكن الوصول إلى المنطقة من مدينة مطروح بحوالي 70 كم شرقا ويمتد على الجانبين بحوالي 15 كيلومترا.
المساحة الكلية	150.0 كم ^{2}
قيمة المنطقة	- ستساهم محمية رأس الحكمة في تنويع استخدامات الأراضي في المنطقة وستعمل كحاجز بين العديد من التطورات المخطط لها في المنطقة مما يوفر مناطق جذب طبيعية بديلة ودائمة للسياحة المحلية. - العناصر الحيوية الفريدة الموجودة في المنطقة تجعل المنطقة المحمية المقترحة ذات قيمة علمية كبيرة.
المعايير المطبقة لاختيار المناطق المحمية في مصر	المعايير المطبقة على رأس الحكمة هي كالتالي: - المنطقة تدعم التنوع البيولوجي العالي (من حيث الأنواع والموائل)؛ - أهمية المنطقة بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض أو المتوطنة أو محدودة النطاق؛ - القيمة كأداة للتخطيط الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة؛ - قيمة البحث العلمي.

منطقة الشويلة

الموقع الجغرافي البيئي

داخل الصحراء الغربية	تقع الشويلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، في أقصى شمال الصحراء الغربية الواسعة التي تغطي حوالي ثلثي المساحة الإجمالية لمصر.
داخل الهضبة الشمالية الميوسينية	يقع بيئيًا في الهضبة الشمالية للميوسين في الصحراء الغربية.
داخل الصحراء الغربية الساحلية للبحر الأبيض المتوسط	تقع المناطق التعويضية البديلة لمنطقة الشويلة على بعد حوالي 40 كم غرب مرسى مطروح و55 كم شرق سيدي براني وتقع إداريًا في مركز النجيلة بمحافظة مطروح.
المساحة الكلية	133.1 كيلومتر مربع.
قيمة المنطقة	- للشويلة قيمة مهمة للسياحة البيئية والاستجمام. وتشمل مياه البحر البلورية، والموائل الساحلية النظيفة، والكثبان الرملية والتلال الصخرية الممتدة حتى الخط الساحلي، والشواطئ ذات التجاويف الرملية والمناظر الطبيعية ذات القيمة الجمالية

	الكبيرة إلى جانب بيئة صحية شاملة. علاوة على ذلك، يعتمد إنتاج الغذاء المحلي على المحاصيل البعلية والحيوانات الأليفة التي ترعى في المراعي الطبيعية. تعتبر النباتات الطبية ومراقبة الطيور من عوامل الجذب المحتملة الأخرى في المنطقة.
المعايير المطبقة لاختيار المناطق المحمية في مصر	تحقق المنطقة 10 من أصل 13 معيارًا مقترحًا لاختيار المناطق المحمية في خطة نظام المناطق المحمية في مصر. المعايير المطبقة على منطقة الشويلة هي كالتالي: - المنطقة تدعم التنوع البيولوجي العالي (الأنواع والموائل)؛ - الأهمية بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض أو المتوطنة أو محدودة النطاق؛ - وجود موائل نادرة أو مقيدة أو مهددة؛ - وجود موائل غير ممثلة أو ضعيفة التمثيل في المناطق المحمية الحالية في مصر؛ - قيمة المناظر الطبيعية الجمالية. - تشكل المنطقة ومواردها جزءًا مهمًا من نمط الحياة التقليدي للسكان الأصليين؛ - قيمة السياحة البيئية والترفية؛ - القيمة كأداة للتخطيط الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة؛ - توفر المنطقة فرصًا تعليمية وتوعية عامة ممتازة؛ و - قيمة البحث العلمي.
تصنيف الإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)	- المنطقة المحمية المحتملة سوف تدار تحت الفئة السادسة: منطقة محمية مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

المحمية البحرية الخاصة بالثدييات البحرية

الموقع الجغرافي البيئي

محمية بحرية	تقع المحمية البحرية المقترحة بالمياه المصرية بحيث تغطي معظم المياه البحرية المقابلة للشاطئ المصري
المساحة الكلية	51265.82 كيلومتر مربع.
قيمة المنطقة	محمية بحرية للثديات البحرية تحافظ على مسار هجرتهم والنطاق الجغرافي لحركتهم والموائل الخاصة بهم.
تصنيف الإتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)	- المنطقة المحمية المقترحة سوف تدار تحت الفئة السادسة: منطقة محمية مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

5-2-3 تدابير الحفظ الفعالية القائمة علي أساس المناطق (OECMs)

في ديسمبر 2019، طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية برشلونة (COP 21) من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP / MAP)، من خلال مركز النشاط الإقليمي للمناطق المحمية بشكل خاص (SPA / RAC)، وضع وثيقة إستراتيجية لما بعد عام 2020 لتعزيز وتعزيز شبكة MCPAs وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة (OECMs) في البحر الأبيض المتوسط. وتم الاعتراف كذلك بأنه من أجل تحقيق أنظمة شاملة ومتماسكة من الـ MCPAs / OECMs المدارة بشكل جيد، يجب أن تكون الاستراتيجية طموحة وتحويلية ومتماشية مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) والعمليات الإقليمية والعالمية الأخرى.

تم وضع قائمة تضم 13 منظمة OECM وفقًا لما تمت مناقشته في ورشة العمل الافتتاحية للمشروع وبعد التشاور في ورشة عمل المرحلة الاولي فقط المناطق التي تفي بمعايير الاختيار ستكون مرشحًا قويًا ليتم إعلانها على أنها OECM. تتم مناقشة المرشحين الأقوياء الذين سيتم الإعلان عنهم ك OECMs في صحائف الوقائع أدناه. تشمل صحائف الوقائع التالية:

- المروحة الفيضية لدلتا النيل
- مناطق مصايد الأسماك المحظورة

المروحة الفيضية لدلتا النيل Nile Delta Fan- المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا (EBSAs)

المرجع الجغرافي - منطقة EBSA	شرق البحر الأبيض المتوسط
وصف الموقع	تقع في جنوب شرق البحر المتوسط، وتشمل المنطقة الجرف القاري والمنحدر قبالة دلتا النيل وشبه جزيرة سيناء.
الموقع الجغرافي	
الجهات والهيئات التي لها الحق في الإدارة	مجموعة من الكيانات أبرزها ما يلي: - جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية - القوات البحرية المصرية (البحرية المصرية). - قطاع النقل البحري - وزارة النقل. - قوات حرس الحدود المصرية.

	- بعض شركات البترول.
	- الموائل الفريدة المتعلقة بالمجتمعات التي تعيش في حالة تعايش كيميائي للهيدروكربون والغاز في هذه المنطقة. - المنطقة هي موطن لنظم إيكولوجية ضعيفة تتألف من الرخويات المستوطنة والأنواع متعددة الشعيرات. - ومن المتوقع أيضًا وجود مجتمعات مرجانية أعماق البحار في المنطقة. - مؤشر التنوع البيولوجي في المنطقة مرتفع للغاية (38 من 50)، حيث أن المنطقة هي موطن للمكونات الرئيسية للمجتمعات السطحية والقاعية. - تُعرف NDF بأنها واحدة من مناطق التفريخ القليلة في البحر الأبيض المتوسط لسمك التونة ذات الزعانف الزرقاء (BFT). - تتجمع الأنواع البحرية والسلاحف البحرية في مناطق التغذية في جزء الرف من المنطقة، والتي تُستخدم أيضًا كمناطق تكاثر للطيور
أهمية المنطقة	- يحتوي على أنواع مختلفة جدًا من النظم البيئية (على سبيل المثال، من مروج الأعشاب البحرية إلى مجتمعات التخليق الكيميائي في أعماق البحار). - المنطقة هي موطن لنظم إيكولوجية ضعيفة تتألف من الرخويات المستوطنة والأنواع متعددة الشعيرات. - حددت الهيئة العامة لمصايد الأسماك منطقة محظورة على مصايد الأسماك (FRA) بسبب وجود مثل هذه النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (VMEs). ووفقًا لذلك، تم حظر أنشطة الصيد بشباك الجر على قاع البحار، إلا أن التقييم الأخير للمعايير العالمية للحقوق الأساسية يظهر نقصًا في الإنفاذ في المنطقة.
معايير OECMs المنطبقة	- المعيار (ب): المنطقة محكومة ومُدارة؛ هيئة أو سلطة إدارة المنطقة هي الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM). - المعيار (د): وظائف وخدمات النظام البيئي المرتبطة؛ الهدف من المنطقة هو حماية النظم البيئية البحرية الحساسة (VMEs).

المرتشحات الهيدروكربونية الباردة لمنطقة دلتا النيل (GFCM_FRA: The Nile Delta Area Cold (Hydrocarbon Seeps.

المرجع الجغرافي	البحر الأبيض المتوسط المصري.	
هيئة الإدارة / الهيئة	جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية بالتعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.	GFCM
نوع المنطقة	منطقة المصايد المحظورة (FRA).	
المساحة الكلية:	4377.5 كيلومتر مربع.	
تاريخ الإغلاق	1 يناير 2006.	

تقييد	إغلاق دائم.
الموقع الجغرافي	
أهمية	
قياس محدد لهذه المنطقة	تتميز بتركيز استثنائي من تسربات الهيدروكربونات الباردة التي شجعت على تطوير مجتمع حي فريد من نوعه وتوصي بإعطاء المنطقة حالة حماية كاملة من خلال تجنب ممارسات الصيد القاعي. يحظر الصيد بالجرافات المقطوعة وشباك الجر القاعية في المناطق التي تحدها خطوط تربط الإحداثيات التالية: - 31 ° 30.00 'شمالاً، 33 ° 10.00' شرقًا - 31 ° 30.00 'شمالاً، 34 ° 00.00' شرقًا - 32 ° 00.00 'شمالاً، 34 ° 00.00' شرقًا - 32 ° 00.00 'شمالًا، 33 درجة 10.00' شرقًا
معايير OECMs المنطبقة	- المعيار (ب): المنطقة محكومة ومُدارة؛ هيئة أو سلطة إدارة المنطقة هي الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM). - المعيار (د): وظائف وخدمات النظام البيئي المرتبطة؛ الهدف من المنطقة هو حماية النظم البيئية البحرية الحساسة (VMEs).

5-3 تحديد القضايا

يعتبر تحديد وتحليل القضايا جوهر عملية وضع الخطط أو التخطيط، وبالتالي يضمن التشخيص الجيد وضع خطة جيدة. وقد خلصت دراسة الخصائص إلى تحديد قائمة شاملة بكافة القضايا والموضوعات التي تواجه التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري، والتي قد تم مراجعتها وتنقيحها من قبل الفريق الاستشاري. وتشمل أهم القضايا الضغوطات والتهديدات والتحديات كالتالي:

الضغوطات والتهديدات

- تحول استخدامات الأراضي
- التنمية السياحية والعمرانية
- النفايات (المخلفات)
- التلوث
- استكشاف وإنتاج البترول
- استصلاح الأراضي
- العمليات شبة الطبيعية
- التنمية الاجتماعية
- الاستخدامات الترفيهية

- الجمع المفرط للأنواع
- الأنواع الغازية
- القضايا الأمنية
- القضايا العابرة لحدود المحمية
- الفقر المائي
- التغيرات المناخية

التحديات:

- قلة الوعي البيئي
- عدم وجود خطط إدارة
- عدم وجود تنسيق
- نقص الموارد المالية
- عدم وجود إطار للمشاركة
- نقص القدرة المؤسسية
- الإرادة السياسية
- قصور الإطار المؤسسي
- قصور الإطار القانوني
- عدم التمكين الكافي للمرأة

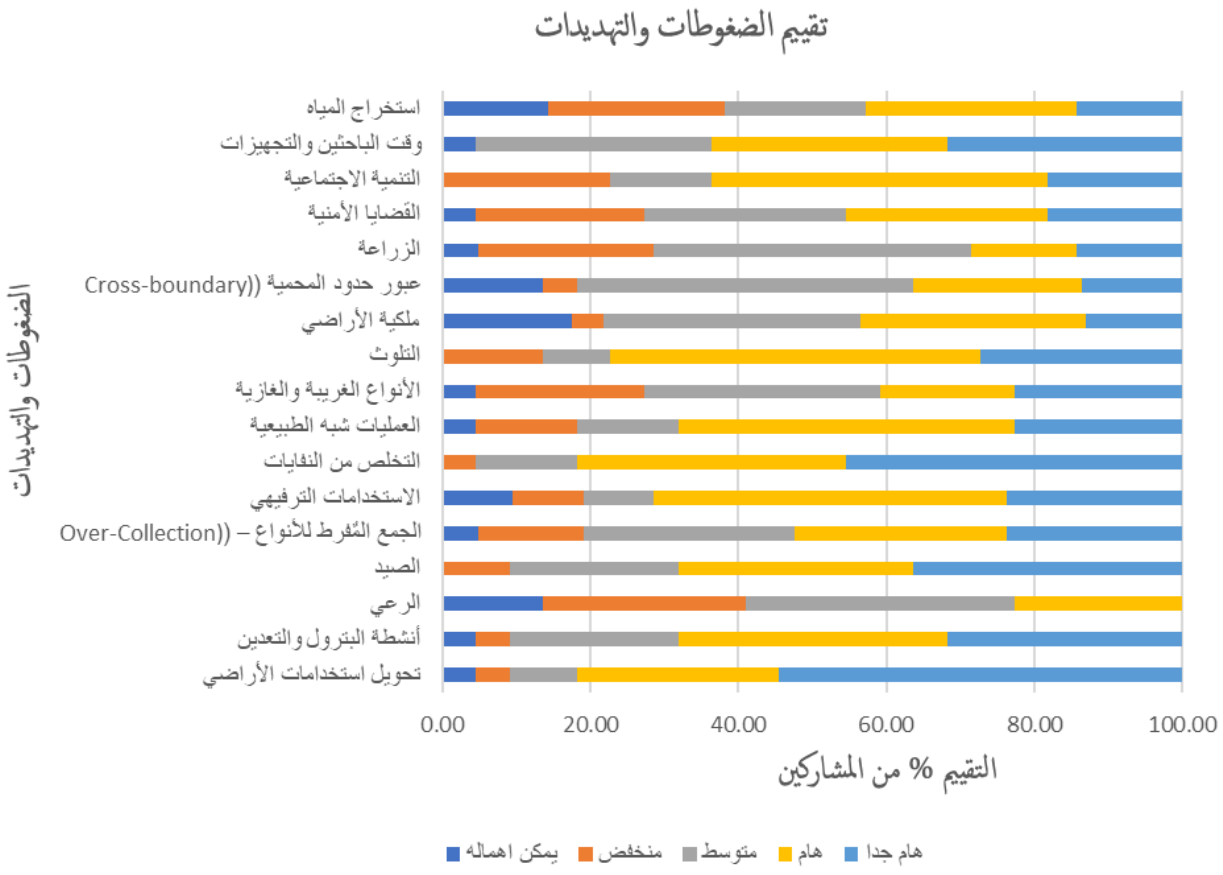

شكل 2: **تقييم الشركاء للضغوط والتهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري**

كما تم تقييم التحديات التي من الممكن أن يتعرض لها التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري من قبل الشركاء على نفس المقياس العددي المستخدم في التقييم السابق. وقد شملت أهم التحديات نقص الوعي البيئي وعدم وجود تنسيق كاف وفعال بين الجهات المنتفعة وصاحبة الولاية، وعدم وجود خطط إدارة المحميات، وعدم وجود الموارد المالية والكوادر البشرية.

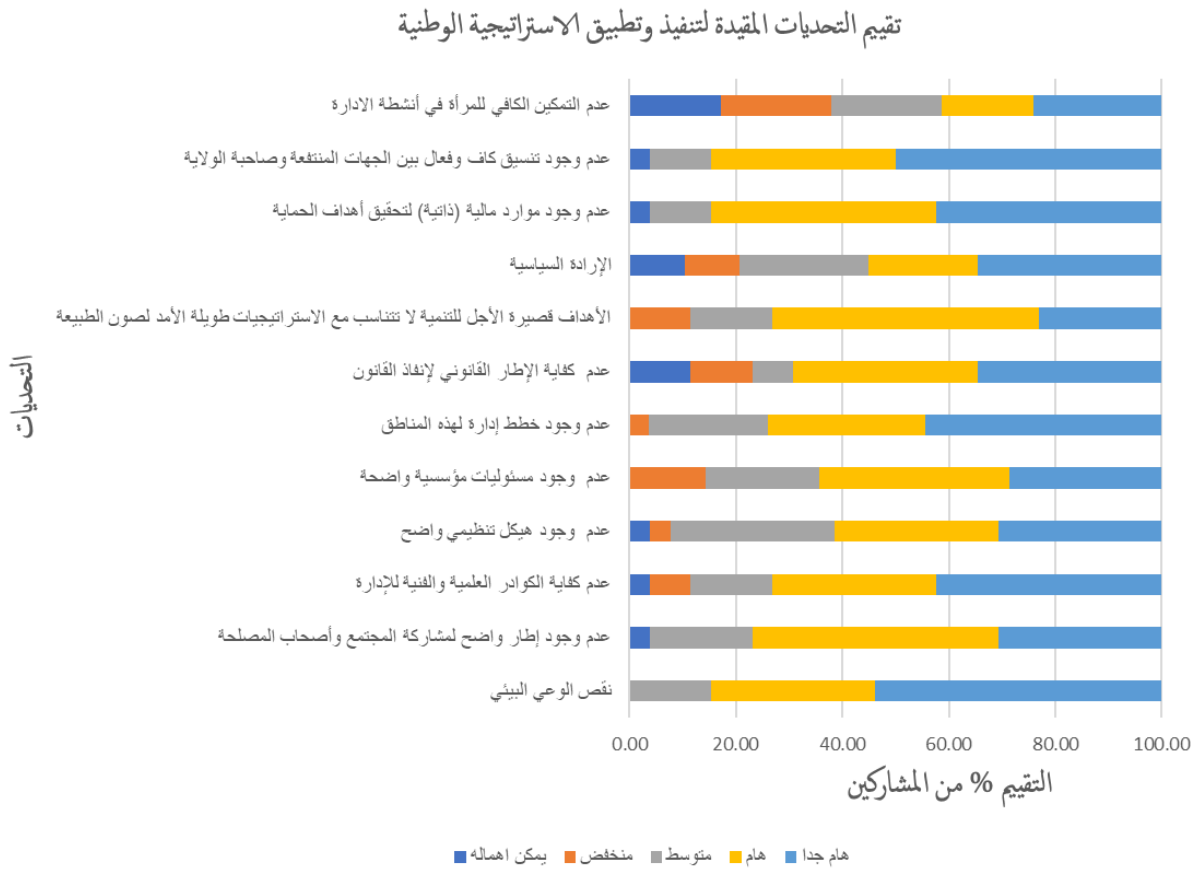

شكل 3: **تقييم الشركاء للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري**

- **التحليل الرباعي:** يعتمد التحليل الرباعي على إدراك نقاط القوة والضعف المميزة لنظام ما، وكذا الفرص والمهددات الخارجية والتي يمكن استغلالها أو تجنبها لضمان استدامة هذا النظام. ويوضح الجدول التالي أهم نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات للتنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط المصري.

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	المهددات
توافر المعلومات والدراسات خبرات متنوعة ومتراكمة في إدارة ملفات التنوع البيولوجي	الإطار القانوني الحالي القدرة المؤسسية والمالية المشاركة المجتمعية	الإرادة السياسية استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030	استخدامات الأراضي تعدد ولايات الأراضي

حالة الأنظمة البيئية مازالت بحالة جيدة علاقات جيدة مع الشركاء	ثقافة والتعاون والتنسيق التخطيط للإدارة	تعزيز الاقتصاد الأخضر والسياحة المعتمدة على الطبيعة السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية نتائج COP27	اتخاذ القرار على أساس قطاعي عدم دمج المجتمعات المحلية قلة الوعي البيئي التنمية الاقتصادية التغير المناخي الصيد الجائر الأنواع الغازية

ورغم وجود ضغوطات ومهددات للتنوع البيولوجي على ساحل البحر المتوسط المصري، فإن حالة الأنظمة البيئية مازالت جيدة، وهي من نقاط القوة التي يمكن استغلالها في اقتناص الفرص المتاحة. وقد رأى فريق الاستشاري أن الإرادة السياسية هي أحد الفرص الهامة خاصة في ظل جهود الدولة لدمج التنوع البيولوجي والتغير المناخي في السياسات الوطنية والخطط القطاعية.

يمكن استخدام نقاط القوة مثل توافر المعلومات والدراسات والخبرات المتنوعة في إدارة ملفات التنوع البيولوجي في اقتناص الفرص مثل الدعم السياسي للحد من نقاط الضعف، فمثلا يمكن تطوير الأطر القانونية والمؤسسية عند توافر الدعم السياسي، وكذا يمكن استخدام نفس نقطة القوة في درء التهديدات مثل قلة الوعي البيئي بعمل البرامج المتخصصة لرفع الوعي البيئي بقضايا البيئة والطبيعة والتنوع البيولوجي.

ويمكن تلخيص هذا التحليل الرباعي كالاتي:

- أن هناك تنوع بيولوجي فريد على ساحل البحر المتوسط المصري،
- هذا التنوع البيولوجي معرض للفقدان نتيجة الضغوط، والأهم من ذلك نتيجة عدم كفاءة الأطر القانونية والمؤسسية، وضعف المشاركة المجتمعية ونقص التنسيق والتعاون بين الجهات.

خلاصة تحليل القضايا

يمكن من خلال استخدام طرق التحليل والتقييم السابقة استنتاج أن هناك عدد من القضايا الرئيسية المعقدة التي تؤثر على حالة التنوع البيولوجي والتي نتج عنها قضايا فرعية. ويعرض الشكل التالي القضايا والقضايا الرئيسية.

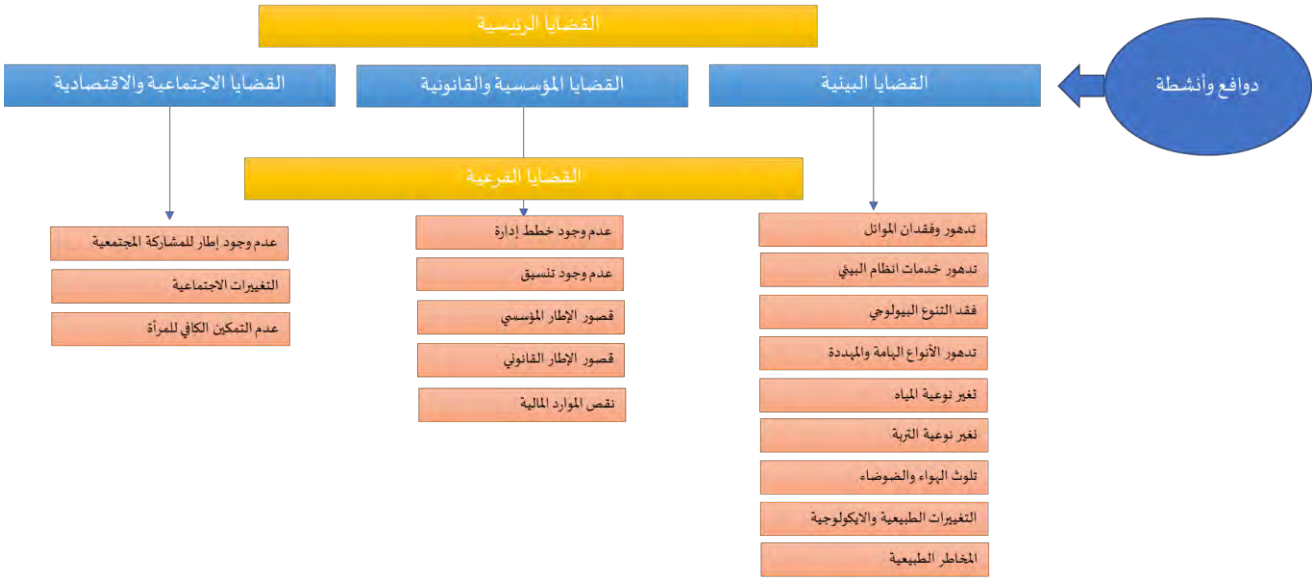

شكل 4: القضايا الرئيسية والفرعية

5-4 الرؤيـــــــــــــــــــة

" نظم بيئية بالبحر المتوسط المصري مصونة وبحالة جيدة، وتدار بشكل فعال من خلال شـبكة متواصـلة وممثلة ايكولوجيا من المحميات البحرية والسـاحلية وتدابير الحفظ الأخرى، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية الانسان والحد من آثار تغير المناخ."

الركيزة الاستراتيجية الأولي: التنوع البيولوجي
حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في حالة صحية ووظيفية جيدة لضمان الاستخدام المستدام والعادل للموارد والمنافع، وتنظيم آثار التغير المناخي.

بالرغم من مرور ما يقرب من 30 عاماً على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي وأيضاً اتفاقية برشلونة لمكافحة التلوث البحري (بروتوكول التنوع البيولوجي البحري والمحميات البحرية SPA/ BD) بالإضافة إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، إلا أن فقد التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية البحري والساحلية مازال مستمراً بدرجة كبيرة.

لذلك فقد تم الموافقة على إطار كونمينج – مونتريال (الإطار العالمي لما بعد 2020) للتنوع البيولوجي وأيضاً استراتيجية البحر المتوسط للتنوع البيولوجي البحري لما بعد 2020 (SAPBio post 2020) والذين يدعوان إلى تنفيذ برامج مبتكرة تتصف بالتحول الجذري (Transformative change) – لا تترك أحداً خلفك، التنمية المستدامة، الاقتصاد يكون قائم على خلق فرص عمل خضراء، الإصلاح المؤسسي، والشراكة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية – والتي تتطلب تحديد مسئولية جميع المشاركين ووضع أولويات خطط الإدارة الملائمة والفعالة لكل محمية وعدم التضارب في تنفيذ الإجراءات وقواعد الرصد والمتابعة والتقييم وتحسين تبادل المعلومات والتنسيق بين القطاعات والأجهزة ذات الصلة وتعظيم الفوائد للسكان المحليين، وإجراء البحث العلمي، والدعم المؤسسي.

ويتطلب ذلك تطبيق الأهداف العالمية والإقليمية وايضاً المؤشرات ذات الصلة بكل هدف وتكون شاملة ومنصفة وكافية وبحلول عام 2030 تكون المناطق الهامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية مصانة بفعالية وتدار من خلال التمثيل الإيكولوجي الجيد وأن تكون متصلة بعضها البعض، وأيضاً تكامل النظم البيئية (اليابسة، والساحلية، والبحرية) هذا بالإضافة إلى تطيق مفاهيم الحوكمة الرشيدة وإشراك جميع المنتفعين من التنوع البيولوجي في جميع الأنشطة شاملة إدارة المحميات وتوزيع عوائدها بطريقة منصفة ويكون ذلك ليس فقط من خلال

العمليات الاستشارية ولكن من خلال دعم القدرات والمشاركين في المنافع والعوائد.

المستهدف تحقيقه بحلول عام 2030:

بحلول 2030 تكون النظم البيئية في البحر المتوسط في حالة صون جيدة وتحظى كل المحميات البحرية والساحلية بخطط إدارة (تكيفية) تطبق بكفاءة ويتم مراجعتها دورياً.

الهدف الأول:
تعزيز برامج الرصد والمراقبة وتطبيق القانون في المحميات البحرية والساحلية وتشجيع المستخدمين على الامتثال.

الإجراءات:

- تنفيذ خطط إدارة الأنواع البحرية الهامة، وإعداد خطط إدارة للأنواع الأخرى.
- وضع واعتماد أدوات وآليات للمراجعة الذاتية للبرامج.
- مراجعة برامج المراقبة والإنفاذ لتحديد الثغرات والتحديدات التي تعيق تطبيقها.
- تحديث برامج المراقبة والإنفاذ لتتناول الثغرات والتحديات والمستجدات.
- الحد من أخطار التلوث وآثاره وخاصة المواد الخطرة والمبيدات والتلوث البلاستيكي.
- إعداد وتطوير خطة عمل خاصة بالأنواع الغريبة والغازية وطرق ادارتها علي اساس تشخيص الوضع الراهن

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات الأمنية المعاونة (حرس الحدود- شرطة البيئة- القوات البحرية)
- المحافظات
- المجتمع العلمي

مؤشرات تحقيق الهدف:

- حالة الأنواع والمجتمعات البيولوجية في الموائل.
- نطاق التوزيع للأنواع الرئيسية (الثدييات البحرية والطيور البحرية والسلاحف البحرية).
- وفرة الأنواع المختارة (الثدييات البحرية والطيور البحرية والسلاحف البحرية).
- الخصائص الديموجرافية للأنواع، مثل حجم الجسم أو الفئة العمرية، ونسبة الجنس، ومعدلات الخصوبة، ومعدلات البقاء/ الوفيات للأنواع المختارة.
- حجم الأعشاب البحرية (غطاء الأعشاب البحرية وتكوينها).
- النسبة المئوية للأنواع المهددة التي تتحسن حالتها وفقا للقائمة الحمراء.
- بطاقة البيانات الجينية للأنواع البرية.
- نسبة السلالات المحلية المصنفة على أنها معرضة لخطر الانقراض.
- حجم غطاء المجموعات القاعية الرئيسية.
- نسبة الأنواع المعروفة التي تم تقييمها من خلال القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.
- عدد (٪) من المدخلات في نظام معلومات التنوع البيولوجي.
- عدد (٪) من برامج الإنعاش المنفذة للأنواع المهددة بالانقراض.
- اتجاهات الوفرة، والمعدل الزمني، والتوزيع المكاني للأنواع غير الأصلية، وخاصة الأنواع الغازية، لا سيما في المناطق المعرضة للخطر، فيما يتعلق بالناقلات الرئيسية ومسارات انتشار هذه الأنواع.
- معدل استقرار الأنواع الغريبة الغازية.
- تحديد الثغرات في الخرائط والمعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والموائل والنباتات والأنواع النادرة المهددة بالانقراض.
- عدد الدوريات البحرية والساحلية السنوية.
- عدد ندوات وورش عمل وزيارة رفع الوعي البيئي بالامتثال.
- عدد المخالفات السنوية.
- طول خط الساحل عرضة للاضطراب المادي بسبب تأثير الهياكل التي من صنع الإنسان.
- تركيز العناصر الغذائية الرئيسية في عمود الماء.
- تركيز الكلوروفيل في عمود الماء.
- تركيز الملوثات الضارة الرئيسية.
- قياس متوسط الحموضة البحرية (pH) في محطات متفق عليها.

- مستوى تأثيرات التلوث للملوثات الرئيسية حيث تم إنشاء علاقة السبب والنتيجة.
- التواجد والمنشأ (حيثما أمكن) وحجم تأثير حوادث التلوث الحادة (مثل بقع النفط والمنتجات النفطية والمواد الخطرة) وتأثيرها على الكائنات الحية المتأثرة بهذا التلوث.
- المستويات الفعلية للملوثات التي تم الكشف عنها وعدد الملوثات التي تجاوزت المستويات التنظيمية القصوى في المأكولات البحرية المستهلكة بشكل شائع.
- نسبة قياسات تركيز المكورات المعوية ضمن المعايير المحددة.
- نسبة قياسات تركيز المكورات المعوية ضمن المعايير المحددة.
- الاتجاهات في كمية القمامة في عمود الماء بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية وعلى قاع البحر.
- الاتجاهات في كمية القمامة التي تبتلعها الكائنات البحرية أو تتشابك مع التركيز على الثدييات المختارة والطيور البحرية والسلاحف البحرية.
-

الهدف الثاني:
إعداد وتبني نظام تقييم فعالية الإدارة لنظام المحميات البحرية والساحلية.

الإجراءات:

- وضع واعتماد نظام تقييم ذاتي لكفاءة إدارة المحميات البحرية والساحلية يعتمد على مؤشرات علمية وعملية.
- تقييم كفاء الإدارة لنظام المحميات البحرية والساحلية بشكل دوري.
- استخدام نتائج ومؤشرات نظام تقييم كفاء الإدارة لإجراء التدابير التصحيحية.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود وتطبيق وضع واعتماد نظام تقييم ذاتي لكفاء إدارة المحميات البحرية والساحلية.

- عدد المحميات المنضمة للقائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الخاصة بالمناطق المحمية والمصانة.
- مدى تغطية المناطق المحمية لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تعد هامة للأنواع المهاجرة.
- مساحة تغطية المناطق المحمية.

الهدف الثالث:
تعزيز الدعم السياسي لإنشاء وإدارة المحميات البحرية والساحلية وحماية التنوع البيولوجي.

الإجراءات:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة اعتماد الاستراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- رعاية وزارة البيئة لتنفيذ الاستراتيجية بمشاركة كافة الجهات المعنية (الوطنية والمحلية) لرفع الوعي البيئي العام بأهميتها.

الجهات المشاركة:

- وزارة البيئة
- قطاع حماية الطبيعة
- الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى.

الهدف الرابع:
تعزيز تطبيق ممارسات الصيد البري والبحري الجيدة والمستدامة في كل من البحر المتوسط والبحيرات الساحلية.

الإجراءات:

- إعداد خطة لضمان استدامة الأنواع البحرية الاقتصادية مثل الأسماك والأنواع المهددة بالانقراض.
- مراجعة طرق وأساليب الصيد القائمة حاليا.

- تحديد الطرق الجيدة طبقا للوائح الوطنية ونشر الوعي البيئي بها مع خلال التواصل مع الجهات ذات الصلة مثل جمعيات الصيادين ونوادي الصيد.
- اتخاذ الإجراءات القانونية طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية
- الجهات الأمنية المعاونة (حرس الحدود- شرطة البيئة- القوات البحرية)
- المحافظات
- جهاز حماية وتنمية البحريات والثروة السمكية
- المراكز البحثية (معهد علوم البحار والمصايد والجامعات)

مؤشرات تحقيق الهدف:

- كمية المصيد السنوية، بالنوع.
- طاقة مراكب الصيد (عدد المراكب وأطوالها).
- عدد وقيمة المزارع السمكية، بالنوع.
- عدد الأفراد التي تقوك بأنشطة الصيد الترفيهي.
- كمية الصيد السنوي من الأنواع غير البحرية، بالنوع.
- عدد العاملين وفرص التوظيف.
- عدد الأفراد التي تقوم بأنشطة الصيد غير البحري.
- الكتلة الحيوية.
- معدل وفيات الأسماك.
- جهد الصيد.
- جهد الصيد لكل وحدة (CPUE) أو الإنزال لكل وحدة جهد (LPUE).
- الصيد العرضي للأنواع الضعيفة وغير المستهدفة.
- المصيد العرضي للأنواع المعرضة للانقراض وغير المستهدفة.
- درجة تطبيق الإطار القانوني / التنظيمي / السياسي / المؤسسي الذي يعترف بحقوق الوصول إلى مصايد الأسماك الصغيرة ويحميها.
- عدد ونسبة خطط إدارة مصايد الأسماك المعتمدة رسميًا.
- حصص الصيد وقائمة المواقع المعتمدة رسميا.
- المنافع الناجمة عن الاستخدام المستدام للأنواع البرية.
- نسبة التجارة القانونية وغير القانونية في الأحياء البرية التي تتكون من أنواع مهددة بالانقراض.

الهدف الخامس:
التعاون مع المجتمع العلمي لدمج البحث العلمي في صون التنوع البيولوجي

الإجراءات:

- وضع/تفعيل ألية تنسيق مع المجتمع العلمي لدراسة ورصد التنوع البيولوجي.
- اقتراح الحلول الأنسب القائمة على أساس الطبيعة من خلال البحث العملي ودراسة التنوع البيولوجي.
- تنفيذ توصيات البحث العملي من خلال برامج متخصصة.
- تفعيل ألية التنسيق مع المجتمع العلمي لرصد التنوع البيولوجي دوريا.
- استخدام نتائج وتوصيات البحث العلمي لرفع كفاءة النظم البيئية وزيادة خدماتها.
- تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية
- دراسة التقييم الاقتصادي والبيئي لخدمات النظم البيئية

مؤشرات تحقيق الهدف:

- اعتماد ألية تنسيق بين وزارة البيئة والمجتمع العلمي.
- نسبة المواقع/الموائل المشمولة بالبحث العملي.
- الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية (المنافع المالية وغير المالية).
- القائمة الحمراء للنظم الإيكولوجية.
- مؤشر الأثر المناخي.
- مؤشر قدرة النظم الإيكولوجية البيولوجية المناخية على الصمود.
- نسبة إجمالي ميزانية البحث المخصصة للبحث في مجال التكنولوجيا البحرية.
- الأوراق العلمية المشتركة المنشورة (في نظم معلومات التنوع البيولوجي للمحيطات) حسب القطاع.
- القائمة الحمراء للنظم الإيكولوجية.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات العلمية التي يحددها قطاع حماية الطبيعة

الهدف السادس:
تبني آلية فعالة للسلامة الأحيائية والموارد الجينية وتقاسم المنافع (من خلال التدابير والتشريعات والالتزامات الدولية الحالية والمستقبلية) تفعيلا للالتزامات الدولية ذات الصلة.

الإجراءات:

- البناء على ما تم تنفيذه في إطار الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع البيولوجي.
- بناء قدرات قطاع حماية الطبيعة ككيان مسؤول عن إدارة ومراقبة السلامة الأحيائية وتقاسم المنافع.
- إدارة أو السيطرة على المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق الكائنات الحية المحورة.
- وضع خطوط إرشادية للموضوعات المتعلقة بالسلامة الأحيائية والأصول الوراثية داخل محميات البحر المتوسط.
- المشاركة في تطوير البنك الجيني الوطني لجميع الأنواع في البحر المتوسط المصري (الاقتصادية والبرية).

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- وزارة الزراعة
- وزارة التجارة والصناعة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- عدد العاملين (أو %) من قطاع حماية الطبيعة المدربين على موضوعات السلامة الأحيائية.
- عدد الاحداث المتعلقة بمخاطر استخدام وإطلاق الكائنات الحية المحورة.
- وجود خطوط إرشادية خاصة بالتعامل مع موضوعات السلامة الأحيائية داخل محميات البحر المتوسط.
- % مساهمة محميات البحر المتوسط في تطوير البنك الجيني الوطني.
- العدد الإجمالي للشهادات المعترف بها دوليا والمنشورة في غرفة تبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع.

الهدف السابع:
إعداد وتنفيذ خطة تأهيل واستعادة لمناطق المتدهورة داخل المحميات الطبيعية البحرية والساحلية.

الإجراءات:

- تحديد المناطق المتدهورة داخل المحميات الطبيعية.
- تحديد أولويات المناطق التي تحتاج إلى إعادة تأهيل/ إصحاح.
- تحديد طرق التأهيل المناسبة حسب الموائل والأنواع.
- تحديد الجدول الزمني والموارد المطلوبة لإعادة التأهيل/ الإصحاح.
- تنفيذ برنامج إعادة تأهيل/ إصحاح وتقديم التقارير، وتسجيل الحالات الدراسية، ومراجعة نتائج البرنامج لتنقيح خطة إعادة التأهيل/ الإصحاح دوريا.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات الأمنية المعاونة (حرس الحدود- شرطة البيئة- القوات البحرية)
- المحافظات
- المراكز البحثية والجامعات

مؤشرات تحقيق الهدف:

- نسبة/ مساحة المناطق التي تم إعادة تأهيلها إصحاحها.
- موقع ومدى الموائل المتأثرة مباشرة بالتغيرات الهيدروجرافية.
- طول خط الساحل عرضة للاضطراب المادي بسبب تأثير الهياكل التي من صنع الإنسان.
-

الركيزة الاستراتيجية الثانية: الحوكمة الرشيدة/ الإطار التنظيمي
الأطر المؤسسية والتشريعية والإدارية والمالية شاملة وفعالة في تحقيق مخرجات الصون ورفاهية الانسان.

يتطلب تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي واستراتيجية التنوع البيولوجي البحري والمحميات البحرية في البحر المتوسط لما بعد 2020 في البحر الأبيض المتوسط تنفيذ برامج واستراتيجيات وخطط عمل وطنية طموحة جداً للحد من فقد التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية. ولتنفيذ ذلك على المستوى الوطني يجب

أن تكون هناك حوكمة شاملة التنوع الكبير في المنتفعين بالتنوع البيولوجي والأجهزة الحكومية ذات الصلة ليكون هناك إدارة تشاركية ذات أطر قانونية لتعزيز وتنفيذ مبادئ الشراكة وخاصة فيما يتعلق بالمناطق الهامة (OECMs) والتي تتطلب التعاون والتنسيق على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولتنفيذ ذلك يجب أن تكون أطر التخطيط والإدارة التكيفية ذات الصلة مرجعية للتغلب على الثغرات وتوفير الموارد المالية والبشرية والتقنية وتنمية الكوادر الوطنية.

المستهدف تحقيقه بحلول عام 2030:

بحلول 2030 تكون الأطر المؤسسية والتشريعية والإدارة والمالية ذات تأثير شامل وفعال في تحقيق مخرجات الصون ورفاهية الأنسان.

الهدف الأول:
تعزيز ودعم الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة التشاركية.

الإجراءات:

- مراجعة الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لتحديد الثغرات في ظل متطلبات الإدارة التشاركية.
- تحديث الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لتتوائم مع متطلبات الإدارة التشاركية والقدرة المؤسسية لنظام المحميات البحرية والساحلية.
- تعزيز المشاركة ا لمجتمعية في التخطيط وإدارة الموارد الطبيعية في المحميات وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة.
- الإدارة العامة للشئون القانونية-جهاز شئون البيئة
- المؤسسات التشريعية.
- وزارة العدل.

مؤشرات تحقيق الهدف:

- تحديد الثغرات لمتطلبات الإدارة التشاركية في الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني
- الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني محدث

- عدد ورش العمل الخاصة بتعزيز المشاركة ا لمجتمعية في التخطيط وإدارة الموارد الطبيعية في المحميات وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- دمج التنوع البيولوجي في أنظمة المحاسبة والإبلاغ الوطنية، الذي يُعرّف بأنه تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.
- دمج التنوع البيولوجي في القطاعات التنموية في الدولة داخل نطاق المحميات الطبيعية.
- مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع المستويات في (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) تدريب المعلمين؛ (د) تقييم الطلاب.

الهدف الثاني:
تعزيز الحوكمة الرشيدة للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى لتكون شاملة وعادلة بتمثيل منصف لكافة شرائح المنتفعين

الإجراءات:

- إنشاء لجنة تسيير وطنية للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى بالمتوسط ممثل فيها كافة الجهات والمنتفعين.
- تعزيز دمج صون التنوع البيولوجي في القطاعات التنموية المختلفة.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات التي يحددها قطاع حماية الطبيعة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود لجنة تسيير وطنية للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى بالمتوسط ممثل فيها كافة الجهات والمنتفعين.

الهدف الثالث:
تعزيز أليات التعاون الوطنية والإقليمية والدولية لإنشاء وإدارة شبكة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى

الإجراءات:

- تفعيل أليات التعاون الوطنية لإنشاء وإدارة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى في ضوء وضع إطار التواصل باستخدام نتائج تحليل الشركاء الخاصة بهذه الاستراتيجية
- تفعيل آليات التعاون الإقليمية والدولية لإنشاء وإدارة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى في ضوء التزامات مصر الإقليمية والدولية.
- توقيع الاتفاقيات الدولية الجديدة ذات الصلة بالبيئة البحرية (مثل اتفاقية صون الموارد الجينية البحرية في المناطق خارج نطاق الولاية) BBNI والتلوث البلاستيكي

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات الوطنية ذات الصلة
- مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والجهات الدولية الأخرى ذات الصلة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة.
- ترابط اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية.

الهدف الرابع:
تعزيز أطر التخطيط والإدارة التكيفية

الإجراءات:

- وضع واعتماد أدوات وآليات للمراجعة الذاتية للبرامج
- مراجعة برامج المراقبة والإنفاذ لتحديد الثغرات والتحديدات التي تعيق تطبيقها،
- تحديث برامج المراقبة والإنفاذ لتتناول الثغرات والتحديات والمستجدات
- وضع واعتماد نظام تقييم ذاتي لكفاء إدارة المحميات البحرية والساحلية يعتمد على مؤشرات علمية وعملية
- تقييم كفاءة الإدارة لنظام المحميات البحرية والساحلية بشكل دوري

- استخدام نتائج ومؤشرات نظام تقييم كفاءة الإدارة لإجراء التدابير التصحيحية
- إجراء تقييم دوري للظروف الحالية؛ تحديد أي مشاكل تعيق تنفيذ أهداف خطط الإدارة.
- مراقبة تأثير خطة الإدارة من خلال مؤشرات آداء ومؤشرات رصد حالة الموارد الطبيعية.
- تقييم نتائج عملية المراقبة، وتعديل الخطة حسب الحاجة للاستجابة للظروف المتغيرة.
- إدراج ودمج الرأس مال الطبيعي في الخطط الوطنية من خلال إعداد دراسات التقييم الاقتصادي والاجتماعي للتنوع البيولوجي والسلع والخدمات التي تقدمها النظم البيئية.
- إدراج نظام التقييم البيئي الاستراتيجي في المشروعات الكبيرة.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات التي يحددها قطاع حماية الطبيعة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- مؤشرات أداء ومؤشرات رصد حالة الموارد الطبيعية في خطط الإدارة

الهدف الخامس:
تدبير الموارد المالية والكوادر البشرية الكافية والمستدامة لإنشاء وإدارة شبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط

الإجراءات:

- مراجعة الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لتحديد معوقات استدامة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط
- دراسة تحديد سبل استدامة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط وبالتنسيق مع كافة المنتفعين من المحميات
- تحديث الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لدعم استدامة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط

- توفير الموارد المالية والبشرية المستدامة لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط
- تعيين المستهدف من العاملين، ووضع برامج بناء القدرات والتدريب.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الإدارة العامة للشئون القانونية-جهاز شئون البيئة
- قطاع الشئون المالية والإدارية- جهاز شئون البيئة
- المؤسسات التشريعية
- وزارة العدل

مؤشرات تحقيق الهدف:

- موازنة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط
- % التمويل من مصادر مستدامة لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط
- عدد العاملين الجدد المنضمين لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط.
- معدل التمويل العام المحلي بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.
- حجم التمويل الخاص (المحلي والدولي) بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية (حقوق الانتفاع والاستخدام والدعم المالي والمباشر من القطاع الخاص).
- التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية (المشروعات الأجنبية).
- التمويل الذي تم حشده لبناء القدرات.

الهدف السادس:
بناء ودعم وتنمية القدرات لإدارة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى بكفاءة

الإجراءات:

- مراجعة حالة القدرة المؤسسية لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط لتحديد المتاح والعجز، وتحديد الاحتياجات التدريبية وبرامج بناء القدرات
- تنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب بالتعاون مع الجهات الدولية والإقليمية

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- المشروعات الممولة والجهات الأجنبية بجهاز شئون البيئة ذات الصلة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- تحديد الاحتياجات التدريبية
- عدد البرامج التدريبية و% من الاحتياجات التدريبية

الركيزة الاستراتيجية الثالثة: الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وكافة فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب بما يحقق مردود اقتصادي مستدام.

أثبتت التجارب أن الوضع الراهن لإدارة المحميات الطبيعية بالطرق التقليدية غير كافية للتعامل المستجدات وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الثالث من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والذي يتطلب ليس فقط حماية التنوع البيولوجي ليكون على الأقل 30% من جميع النظم البيئية لكوكب الأرض، وإنما إدارته بكل فعال. لذلك يجب تنفيذ البرامج المبتكرة في طرق الإدارة واستدامة مواردها ويكون ذلك من خلال مشاركة الشباب والمرأة في جميع عمليات التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات الملائمة.

يتطلب ذلك أيضاً تنفيذ استراتيجية الاتصال لاتفاقية التنوع البيولوجي ورفع الوعي بأهمية دور المحميات من الجوانب الاجتماعية والثقافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأيضاً تنفيذ برامج واستراتيجيات الاقتصاد الأزرق من خلال المشاركة المجتمعية.

المستهدف تحقيقه بحلول عام 2030:

بحلول 2030 تكون أطر مشاركة المجتمعات في تخطيط وإدارة المحميات وتدابير الحفظ الأخرى ملموس وفعال.

الهدف الأول:
رفع الوعي البيئي وتفهم وتقدير لقيم المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى من قبل أصحاب المصلحة في الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وكافة فئات المجتمع.

الإجراءات:

- وضع إطار التواصل باستخدام نتائج تحليل الشركاء الخاصة بهذه الاستراتيجية
- وضع وتنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بالمحميات بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم.
- تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وصون الموارد الطبيعية.
- الاستمرار في تنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم.
- مراجعة برامج رفع الوعي البيئي دوريا لتحديد أي معوقات والعمل على تلافيها.
- حفظ وتجميع الموروث الثقافي القائم على التنوع البيولوجي للمجتمع المحلي بمحميات البحر المتوسط المصري.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- إدارة الإعلام بالمحافظات
- الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود إطار التواصل
- عدد برامج الوعي البيئي المنفذة
- دور المرأة في صون التنوع البيولوجي والقيم المرتبطة به.
- مؤشر تطوير إطار وضع المعايير لحماية وتعزيز الثقافة والحقوق الثقافية والتنوع الثقافي.
- توثيق المعارف التقليدية.
- توثيق التراث المادي وغير المادي للمجتمعات المحلية.

- عدد المواقع (ذات القيم المتميزة الطبيعية والثقافية)، والمناظر الطبيعية الثقافية (المعترف بها كأعمال مشتركة بين الطبيعة والناس) والمواقع الطبيعية ذات القيم الثقافية، بما في ذلك تلك التي تدعم المعارف والممارسات المحلية والأصلية المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو وشبكة اليونسكو العالمية لمحميات المحيط الحيوي.
- عدد برامج التعليم الرسمية وغير الرسمية التي تنقل القيم الروحية والثقافية في شبكة اليونسكو العالمية لمحميات المحيط الحيوي.

الهدف الثاني:
تعظيم وتبني مبادئ الاقتصاد الأزرق وفقا للتوجهات الدولية والإقليمية والوطنية.

الإجراءات:

- المشاركة/المساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق المستدام.
- تبني الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق المستدام لتعظيم المنافع الاقتصادية وخدمات النظم البيئية البحرية في البحر المتوسط.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الإدارة المركزية للسواحل والبحيرات- جهاز شئون البيئة
- اللجنة الوطنية للاقتصاد الأزرق

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود خطوط إرشادية لمفهوم الاقتصاد الأزرق المستدام للقطاعات المختلفة
- % القطاعات التي تحولت لنهج للاقتصاد الأزرق المستدام
- النسبة المئوية للسكان في الوظائف التقليدية.
- مستويات الفقر في المجتمعات التي تعتمد على التنوع البيولوجي.
- الحوافز الإيجابية الموجودة للترويج لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.
- قيمة الإعانات وغيرها من الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي التي تم إنهاؤها أو إلغاؤها تدريجيا أو إصلاحها.

■

الركيزة الاستراتيجية الرابعة: التخطيط المكاني
دمج وتكامل التخطيط المكاني ضمن الخطط التنموية للدولة

تواجه المناطق الساحلية ومناظرها الطبيعية، على وجه الخصوص، ضغوطًا كبيرة من التجمعات السكانية الكبيرة والأنشطة الاقتصادية. تلك التفاعلات بين استخدامات وأنشطة البر والبحر تؤثر على البيئة البحرية حيث تحتاج جميع الاستخدامات البحرية تقريبًا إلى منشآت دعم على الأرض، في حين أن العديد من الاستخدامات الموجودة في الغالب على الجزء الأرضي توسع أنشطتها إلى البحر أيضًا. لذا، يجب تحديد هذه التفاعلات ورسم خرائط لها، وتقييم آثارها التراكمية، والفوائد، والتعارضات والتآزر المحتمل.

وبناء عليه، يتم تعريف التخطيط المكاني البحرية على أنه عملية تخصيص وتحليل ورسم خرائط للتوزيع المكاني/ الزمني للأنشطة البشرية لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

يعمل التخطيط المكاني البحري الحد من الصراع على الوصول إلى الفضاء البحري على تقليل الأثر التراكمي للأنشطة البحرية على البيئة، وتخفيض تكاليف التنسيق على السلطات العامة، وتحسين اليقين والقدرة على التنبؤ للاستثمارات الخاصة.

وقد طلب مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي أن يتم رهناً بتوافر الموارد، أن يتم دعم تنفيذ التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، في ذلك من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وأنشطة الشراكة في إطار جملة أمور من بينها مبادرة المحيطات المستدامة والمبادرات الأخرى ذات الصلة، بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كأصحاب حقوق، بما في ذلك النساء والشباب.

تعتبر من أهم توجيهات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والتي تشمل

1. الموارد المالية والبشرية وتوفير الأجهزة والمعدات ذات الصلة لكل محمية.
2. المعارف بشأن المحميات وخاصة فيما يتعلق بعمليات التخطيط وتحديد الأهداف وتنفيذ خطط الإدارة والتي تتطلب توفير البيانات الأساسية (Baseline data) وعمليات الرصد والتقييم شاملة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والتشريعات الملائمة.

3. الاتصال من خلال تنفيذ استراتيجية الاتصال لاتفاقية التنوع البيولوجي وتوفير الأدوات ذات الصلة ورفع الوعي البيئي.

تتطلب الإدارة الفعالة تقييم الكوادر الوطنية للتأكد من شموليتها وأن تكون ذات أهداف واضحة، حيث أثبتت الدراسات الحديثة في محميات البحر الأبيض المتوسط أنها تحتاج مستقبلاً إلى ما يرقب من 4 – 5 أضعاف أعداد الكوادر الحالية لتنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي لما بعد 2020، وأن تكون ات مهارات تتعلق بطرق إدارة المحميات وتتجاوب مع المستجدات الحديثة وأن تكون ذات قيادة واعية ومسئولة.

يتطلب ذلك العدالة في عمليات التوظيف وإشراك الشباب والمرأة وتوفير المكان الملائم والآمن للعمل وتوفير الأجهزة والخدمات ذات الصلة. كما يجب على الكوادر أن تكون لها القدرة التنافسية في مجالات العمل المختلفة وأن تتميز بالمعارف والمهارات والسلوكيات ذات العلاقة بأطر الإدارة الحديثة لضمان استدامة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتوزيع العامل والمنصف لموارده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يجب أن شبكة المحميات البحرية والمناطق الأخرى ذات الأهمية تشمل كل أشكال التنوع البيولوجي وخدمات وسلع النظم البيئية والعوامل الطبيعية والكيميائية في كل محمية مع إمكانية تكرار الموائل المتشابهة للتأكيد على مرونة المحميات للمتغيرات المناخية. كما يجب أن تكون المحميات متصلة بعضها البعض (الاعتبارات الجغرافية)، ليس فقط على مستوى حركة الفئات العمية المختلفة للأنواع (اليرقات، شغار الأسماك، والأفراد البالغة) وأن يجب أن تشمل تبادل الموارد ذات الصلة (المواد المخصبة، والمغذيات) والعوامل الطبيعية والفزيائية، وألا تكون محميات منعزلة، بل تكون متكاملة مع نظم اليابسة والساحل والبحر.

ويتطلب ذلك تحسين الوضع الراهن للمحميات الحالية من خلال الإدارة الفعالة والتوسع في زيادة عدد المحميات والمناطق الأخرى القائمة على الأسس العلمية الحديثة لإدارة المحميات.

المستهدف تحقيقه بحلول عام 2030:

بحلول عام 2030، تتسع مساحة المحميات البحرية والساحلية بالبحر المتوسط من خلال تصميم وتمثيل بيئي واتصال جيد وتتكامل مع تدابير الحفظ الفعالة الأخرى لتحقيق مسئولية مصر تجاه الاستراتيجية الإقليمية

الهدف الأول:

تحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي

الإجراءات:

- تفعيل ألية التنسيق مع المجتمع العلمي لتحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي.
- استخدام نتائج وتوصيات البحث العلمي لتحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي والتي يمكن أن تعلن وتضم لشبكة المحميات بالبحر المتوسط.
- تقييم النظم البحرية والساحلية.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- الجهات العلمية التي يحددها قطاع حماية الطبيعة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- خرائط ووصف علمي للمناطق الهامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي

الهدف الثاني:
توزيع أنظمة المحميات البحرية والساحلية عبر البحر المتوسط بما يحقق المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بالتصميم والحوكمة والإدارة الفعالة.

الإجراءات:

- تحديد أولويات لإعلان المناطق الهامة للتنوع البيولوجي في ضوء السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.
- وضع خطة عمل وإطار زمني لإعلان المناطق الهامة للتنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري تحقق التوزيع العادل والممثل للبيئات، والمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بالتصميم والحوكمة والإدارة الفعالة.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- رئاسة مجلس الوزراء
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود خطة عمل وإطار زمني لإعلان المناطق الهامة للتنوع البيولوجي في البحر المتوسط المصري.
- النسبة المئوية لليابسة والبحار التي تغطيها الخطط المكانية الشاملة للتنوع البيولوجي.

الهدف الثالث:
التوسع في مساحة المحميات البحرية والساحلية، وإعلان مناطق جديدة ذات تصميم سليم وتمثيل بيئي واتصال جيد.

الإجراءات:

- التعاون مع كافة الجهات في ضوء نتائج البحث العملي.
- استخدام نتائج وتوصيات البحث العلمي لتحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي والتي يمكن أن تعلن وتضم لشبكة المحميات بالبحر المتوسط.
- إعلان المناطق ذات الأولوية وضمها لشبكة المحميات بالبحر المتوسط لتحقيق مسئوليات مصر الإقليمية والدولية.
- إعداد الدراسات العملية بناء على تحديد المناطق ذات الأولوية.
- استطلاع رأي مجلس الوزراء والجهات المهنية.
- استصدار قرارات رئيس مجلس الوزراء الخاصة بالإعلان.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- رئاسة مجلس الوزراء
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة
- الجهات التي يحددها قطاع حماية الطبيعة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- المناطق الهامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي المعلنة كمحميات طبيعية في حالة جيدة وصحية.
- عدد الموائل الموجودة داخل المناطق المحمية البحرية أو الخاضعة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- النسبة المئوية للخطط المكانية التي تستخدم المعلومات المتعلقة بمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية.

الهدف الرابع:
رفع الوعي البيئي بالتوسع في مساحة تغطية المحميات البحرية والساحلية للمساهمة في الحماية المجتمعية لهذه المحميات.

الإجراءات:

- وضع إطار التواصل باستخدام نتائج تحليل الشركاء الخاصة بهذه الاستراتيجية.
- وضع وتنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بالمحميات بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- المحافظات
- الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود إطار التواصل
- عدد برامج الوعي البيئي المنفذة

الركيزة الاستراتيجية الخامسة: تدابير الحفظ الفعالة الأخرى
تحديد المناطق البحرية والساحلية القائمة على أساس تدابير الحفظ الفعالة الأخرى والاعتراف بها وتقديم التقارير عنها من خلال ا لجهات المسئولة عنها.

إن تدابير الحفظ الأخرى فعالة القائمة على أساس المناطق لها دور مهم في حفظ التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، وهي مُكملة للمحميات الطبيعية التقليدية، وتسهم في تماسك شبكات المناطق المحمية والترابط بينها، وكذلك في دمج التنوع البيولوجي في الاستخدامات الأخرى في البر والبحر، وعبر القطاعات. وبالتالي، أقرت اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية برشلونة في البحر المتوسط أنه ينبغي لتدابير الحفظ الأخرى الفعالة القائمة على أساس المناطق أن تعزز شبكات المناطق المحمية القائمة، حسب الاقتضاء؛ كما تقدم تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق نتائج مهمة للتنوع البيولوجي يمكن مقارنتها بنتائج المناطق المحمية وتكملها، ويشمل ذلك مساهمتها في درجة التمثيل، وتغطية المناطق المهمة للتنوع البيولوجي وما يرتبط بها من وظائف

وخدمات النظم الإيكولوجية، ودرجة الترابط والإدماج في المناطق الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقا، فضلا عن فعالية الإدارة ومتطلبات الإنصاف؛

يجب أن تعكس تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق فرصة لتوفير آليات لصون التنوع البيولوجي في الموقع على المدى الطويل في النظم الإيكولوجية البحرية والأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة. كما قد تسمح بوجود نشاط بشري مستدام، مع تقديم فائدة واضحة لحفظ التنوع البيولوجي. ومن خلال الاعتراف بمنطقة ما، يكون هناك حافز لاستدامة قيم التنوع البيولوجي الحالية وتحسين نتائج حفظ التنوع البيولوجي. وينبغي أن يتَّبع الاعتراف بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق التشاور المناسب مع سلطات الحوكمة المعنية وملاك الأراضي وحائزي الحقوق وأصحاب المصلحة والجمهور.

المستهدف تحقيقه بحلول عام 2030:

بحلول عام 2030، تحدد المناطق البحرية والساحلية القائمة على أساس تدابير الحفظ الفعالة الأخرى وتؤخذ إجراءات التنسيق اللازمة مع الجهات ذات الولاية للمساهمة والتكامل مع المحميات الرسمية في تحقيق مسئولية مصر تجاه ا لاستراتيجية الإقليمية

الهدف الأول:
خلق الوعي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى وتقديم الإرشادات لتطبيق المعايير.

الإجراءات:

- وضع وتنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم
- وضع آلية للتواصل والتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية للتأكيد على أسلوب الإدارة.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة
- الجهات ذات الولاية على المناطق الخاضعة لتدابير الحفظ الفعالة الأخرى
- الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المحلي ذات الصلة

مؤشرات تحقيق الهدف:

- عدد مذكرات التفاهم والاتفاقيات الموقعة مع جهات إدارة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

الهدف الثاني:
تحديد وإدراك أهمية تدابير الحفظ الفعالة الأخرى وتقديم التقارير بشأنها لوضعها على قواعد البيانات الوطنية والإقليمية والدولية.

الإجراءات:

- الاستمرار في تنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم
- مراجعة برامج رفع الوعي البيئي دوريا لتحديد أي معوقات والعمل على تلافيها
- استمرار التواصل والتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية وتجميع البيانات عن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة
- الجهات ذات الولاية على المناطق الخاضعة لتدابير الحفظ الفعالة الأخرى
- الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المحلي ذات الصلة
- جهات أخرة يحددها قطاع حماية الطبيعة مثل الكيانات العلمية

مؤشرات تحقيق الهدف:

- عدد برامج وفعاليات رفع الوعي البيئي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- مدى فعالية إدارة المناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق.

الهدف الثالث:
دعم تدابير الحفظ الفعالة الأخرى من خلال تحديد الأولويات باستخدام التخطيط المكاني البحري عبر القطاعات المختلفة.

الإجراءات:

- وضع الخطوط الإرشادية للقطاعات المختلفة لرفع كفاءة إدارة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- تعزيز دور التخطيط المكاني البحري عبر القطاعات في البحر المتوسط المصري.
- بناء القدرات الوطنية في مختلف القطاعات في موضوعات التخطيط المكاني البحري لموارد البحر المتوسط المصري.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة
- الجهات ذات الولاية على المناطق الخاضعة لتدابير الحفظ الفعالة الأخرى
- قطاع النقل البحري1
- القوات البحرية

مؤشرات تحقيق الهدف:

- عدد الخطوط الإرشادية للقطاعات المختلفة لرفع كفاءة إدارة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى
- عدد برامج بناء القدرات الوطنية في مجال التخطيط المكاني البحري
- قائمة وخرائط بالمواقع التي تحقق معايير تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- مدى تغطية مناطق تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المناطق لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تعد هامة للأنواع المهاجرة.

الهدف الرابع:
التوسع في اتخاذ "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى " من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المسئولة.

الإجراءات:

- استمرار التواصل والتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية وتجميع البيانات عن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- إعداد قائمة بالمواقع التي تحقق معايير تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.
- وضع إطار زمني للإعلان عن إنشاء تدابير الحفظ الفعالة الأخرى بالتنسيق التام مع جهات الإدارة.
- مراجعة حالة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى دوريا وإعداد التقارير للتأكد من أنها تحقق المعايير الدولية ذات الصلة.

الجهات المشاركة:

- قطاع حماية الطبيعة
- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة
- الجهات ذات الولاية على المناطق الخاضعة لتدابير الحفظ الفعالة الأخرى
- قطاع النقل البحري
- القوات البحرية

مؤشرات تحقيق الهدف:

- وجود إطار زمني للإعلان عن إنشاء تدابير الحفظ الفعالة الأخرى وموافقة جهات الإدارة.
- مساحة تغطية مناطق تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المساحة.

5-5 تنفيذ الاستراتيجية

5-5-1 الجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية

استنادا الي نتائج الجلسات التشاورية وتحليل قائمة الشركاء خلال فترة اعداد الاستراتيجية فقد تم تقسيم الشركاء إلى ثلاث مجموعات ومن ثم تحديد استراتيجية التواصل لكل مجموعة كما هو موضح بالجدول التالي:

المجموعة	التشكيل	استراتيجية التواصل
شركاء رئيسين مهمين جدا	• قطاع حماية الطبيعة - جهاز شئون البيئة • محميات (السلوم والعميد وأشتوم الجميل والبرلس والزرانيق) • الإدارة المركزية للمناطق الساحلية والبحرية والبحيرات • فرع جهاز شئون البيئة بالإسكندرية • وزارة الدفاع • جهاز حماية البحيرات والثروة السمكية • معهد علوم البحار والمصايد • الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ	• التشاور خلال مراحل تنفيذ الاستراتيجية من خلال اجتماعات عامة وفردية • جهات أساسية في تنفيذ الاستراتيجية
شركاء رئيسين مهمين	• الإدارة العامة لمحميات المنطقة الشمالية • الإدارة المركزية للتغيرات المناخية • صيادين (الأسماك والطيور) • الجمعيات الأهلية • الأكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا • جامعة الإسكندرية (قسم علوم البحار) • الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء • محافظات (مرسى مطروح والإسكندرية وكفر الشيخ وبورسعيد و شمال سيناء) • الهيئة المصرية العامة للبترول	• التشاور خلال مراحل تنفيذ الاستراتيجية من خلال اجتماعات عامة وفردية • جهات فاعلة في تنفيذ الاستراتيجية
شركاء آخرون	• أقسام علو م البحار (جامعة بورسعيد والأزهر) • المزارعين المحليين	• جهات يجب إبلاغها والتواصل معها بشكل دائم أثناء إعداد وتنفيذ

	• المركز الوطني لتخطيط استخدام أراضي الدولة • وزارات (الإسكان والتعمير والزراعة والداخلية "شرطة المسطحات" والسياحة و التخطيط والتنمية الاقتصادية و الآثار والتنمية المحلية والاستثمار و التربية والتعليم والمالية والنقل • هيئة التخطيط العمراني • هيئة قناة السويس • تنمية شبة جزيرة سيناء • الهيئة العامة للتعدين • مركز التراث الغارق بجامعة الإسكندرية • مكتبة الإسكندرية • هيئة المواد النووية • شعبة المساحة البحرية – القوات البحرية المصرية • جهاز التنمية السياحية • إدارة البيئة - محافظة إسماعيلية • الهيئة العامة للمساحة • البنوك • الاتحاد التعاوني للثروة المائية • المجتمع المحلي (السكان) • محافظات (البحيرة والدقهلية ودمياط) • معهد الدراسات العليا والبحوث • الموانئ • معهد بحوث الشواطئ • المؤسسات البحثية • هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة • الصحافة المحاية	الاستراتيجية، ومشاركة نسخة من الاستراتيجية فور إقرارها واعتمادها

5-5-2 الظروف التمكينية لتنفيذ الاستراتيجية

- الحوكمة التكاملية
- نهج تشاركي وشامل للمجتمع بأسره
- تعزيز الكفاءة والفعالية بالتكامل مع الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي
- ضمان قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- الآلية المالية، واستراتيجيات تعبئة الموارد

- بناء القدرات والتنمية
- التعاون التقني والعلمي ونقل التكنولوجيا
- إدارة المعرفة
- الآليات ذات الصلة بموجب الاتفاقيات والعمليات الدولية الأخرى

3-5-5 البرنامج الزمني لتنفيذ الاستراتيجية

تم اعداد الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجية طبقا للأولويات وطبقا لتحليل الوضع الراهن.

م	ركائز الاستراتيجية		م	الأهداف	الإجراءات	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
					تنفيذ خطط إدارة الأنواع البحرية الهامة، وإعداد خطط إدارة للأنواع الأخرى.								
1	التنوع البيولوجي	حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في حالة صحية ووظيفية جيدة لضمان الاستخدام المستدام والعادل للموارد والمنافع، وتنظيم آثار التغير المناخي.	1	تعزيز برامج الرصد والمراقبة وتطبيق القانون في المحميات البحرية والساحلية وتشجيع المستخدمين على الامتثال.	وضع واعتماد أدوات وآليات للمراجعة الذاتية للبرامج.								
					مراجعة برامج المراقبة والإنفاذ لتحديد الثغرات والتحديدات التي تعيق تطبيقها.								
					تحديث برامج المراقبة والإنفاذ لتتناول الثغرات والتحديات والمستجدات.								
					الحد من أخطار التلوث وآثاره وخاصة المواد الخطرة والمبيدات والتلوث البلاستيكي.								
					إعداد وتطوير خطة عمل خاصة بالأنواع الغريبة والغازية وطرق ادارتها علي اساس تشخيص الوضع الراهن								
			2	إعداد وتبني نظام تقييم فعالية الإدارة لنظام المحميات البحرية والساحلية.	وضع واعتماد نظام تقييم ذاتي لكفاءة إدارة المحميات البحرية والساحلية يعتمد على مؤشرات علمية وعملية.								
					تقييم كفاء الإدارة لنظام المحميات البحرية والساحلية بشكل دوري.								
					استخدام نتائج ومؤشرات نظام تقييم كفاء الإدارة لإجراء التدابير التصحيحية.								
			3	تعزيز الدعم السياسي لإنشاء وإدارة المحميات البحرية والساحلية وحماية التنوع البيولوجي.	اتخاذ الإجراءات اللازمة اعتماد الاستراتيجية الوطنية لما بعد 2020 للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى.								
					رعاية وزارة البيئة لتنفيذ الاستراتيجية بمشاركة كافة الجهات المعنية (الوطنية والمحلية) لرفع الوعي البيئي العام بأهميتها.								
			4	تعزيز تطبيق ممارسات الصيد البري والبحري الجيدة والمستدامة في كل من البحر المتوسط والبحيرات الساحلية.	إعداد خطة لضمان استدامة الأنواع البحرية الاقتصادية مثل الأسماك والأنواع المهددة بالانقراض.								
					مراجعة طرق وأساليب الصيد القائمة حاليا.								
					تحديد الطرق الجيدة طبقا للوائح الوطنية ونشر الوعي البيئي بها مع خلال التواصل مع الجهات ذات الصلة مثل جمعيات الصيادين ونوادي الصيد.								
					اتخاذ الإجراءات القانونية طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها.								
			5	التعاون مع المجتمع العلمي لدمج البحث العلمي في صون التنوع البيولوجي	وضع/تفعيل ألية تنسيق مع المجتمع العلمي لدراسة ورصد التنوع البيولوجي.								
					اقتراح الحلول الأنسب القائمة على أساس الطبيعة من خلال البحث العملي ودراسة التنوع البيولوجي.								
					تنفيذ توصيات البحث العملي من خلال برامج متخصصة.								
					تفعيل ألية التنسيق مع المجتمع العلمي لرصد التنوع البيولوجي دوريا.								
					استخدام نتائج وتوصيات البحث العلمي لرفع كفاءة النظم البيئية وزيادة خدماتها.								

								تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية							
								دراسة التقييم الاقتصادي والبيئي لخدمات لنظم البيئية							
								البناء على ما تم تنفيذه في إطار الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع البيولوجي.	تبني آلية فعالة للسلامة الأحيائية والموارد الجينية وتقاسم المنافع (من خلال التدابير والتشريعات والالتزامات الدولية الحالية والمستقبلية) تفعيلا للالتزامات الدولية ذات الصلة.	6					
								بناء قدرات قطاع حماية الطبيعة ككيان مسؤول عن إدارة ومراقبة السلامة الأحيائية وتقاسم المنافع.							
								إدارة أو السيطرة على المخاطر المرتبطة باستخدام وإطلاق الكائنات الحية المحورة.							
								وضع خطوط إرشادية للموضوعات المتعلقة بالسلامة الأحيائية والأصول الوراثية داخل محميات البحر المتوسط.							
								المشاركة في تطوير البنك الجيني الوطني لجميع الأنواع في البحر المتوسط المصري (الاقتصادية والبرية).							
								تحديد المناطق المتدهورة داخل المحميات الطبيعية.	إعداد وتنفيذ خطة تأهيل واستعادة لمناطق المتدهورة داخل المحميات الطبيعية البحرية والساحلية.	7					
								تحديد أولويات المناطق التي تحتاج إلى إعادة تأهيل/ إصحاح.							
								تحديد طرق التأهيل المناسبة حسب الموائل والأنواع.							
								تحديد الجدول الزمني والموارد المطلوبة لإعادة التأهيل/ الإصحاح.							
								تنفيذ برنامج إعادة تأهيل/ إصحاح وتقديم التقارير، وتسجيل الحالات الدراسية، ومراجعة نتائج البرنامج لتنقيح خطة إعادة التأهيل/ الإصحاح دوريا.							
2	الحوكمة الرشيدة/ الإطار التنظيمي	الأطر المؤسسية والتشريعية والإدارية والمالية شاملة وفعالة في تحقيق مخرجات الصون ورفاهية الانسان.						مراجعة الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لتحديد الثغرات في ظل متطلبات الإدارة التشاركية.	تعزيز ودعم الإطار القانوني والمؤسسي للإدارة التشاركية.	1					
								تحديث الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لتتوائم مع متطلبات الإدارة التشاركية والقدرة المؤسسية لنظام المحميات البحرية والساحلية.							
								تعزيز المشاركة ا لمجتمعية في التخطيط وإدارة الموارد الطبيعية في المحميات وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى.							
								إنشاء لجنة تسيير وطنية للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى بالمتوسط ممثل فيها كافة الجهات والمنتفعين.	تعزيز الحوكمة الرشيدة للمحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى لتكون شاملة وعادلة بتمثيل منصف لكافة شرائح المنتفعين	2					
								تعزيز دمج صون التنوع البيولوجي في القطاعات التنموية المختلفة.							
								تفعيل آليات التعاون الوطنية لإنشاء وإدارة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى في ضوء وضع إطار التواصل باستخدام نتائج تحليل الشركاء الخاصة بهذه الاستراتيجية	تعزيز آليات التعاون الوطنية والإقليمية والدولية لإنشاء وإدارة شبكة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى	3					
								تفعيل آليات التعاون الإقليمية والدولية لإنشاء وإدارة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى في ضوء التزامات مصر الإقليمية والدولية.							
								توقيع الاتفاقيات الدولية الجديدة ذات الصلة بالبيئة البحرية (مثل اتفاقية صون الموارد الجينية البحرية في المناطق خارج نطاق الولاية) BBNI والتلوث البلاستيكي							
								وضع واعتماد أدوات وآليات للمراجعة الذاتية لبرامج المراقبة وانفاذ القانون	تعزيز اطر التخطيط والإدارة التكيفية	4					
								مراجعة برامج المراقبة والإنفاذ لتحديد الثغرات والتحديدات التي تعيق تطبيقها							
								تحديث برامج المراقبة والإنفاذ لتتناول الثغرات والتحديات والمستجدات							

				وضع واعتماد نظام تقييم ذاتي لكفاء إدارة المحميات البحرية والساحلية يعتمد على مؤشرات علمية وعملية										
				تقييم كفاءة الإدارة لنظام المحميات البحرية والساحلية بشكل دوري										
				استخدام نتائج ومؤشرات نظام تقييم كفاءة الإدارة لإجراء التدابير التصحيحية										
				إجراء تقييم دوري للظروف الحالية؛ تحديد أي مشاكل تعيق تنفيذ أهداف خطط الإدارة.										
				مراقبة تأثير خطة الإدارة من خلال مؤشرات أداء ومؤشرات رصد حالة الموارد الطبيعية.										
				تقييم نتائج عملية المراقبة، وتعديل الخطة حسب الحاجة للاستجابة للظروف المتغيرة.										
				إدراج ودمج الرأس مال الطبيعي في الخطط الوطنية من خلال إعداد دراسات التقييم الاقتصادي والاجتماعي للتنوع البيولوجي والسلع والخدمات التي تقدمها النظم البيئية.										
				إدراج نظام التقييم البيئي الاستراتيجي في المشروعات الكبيرة.										
			5	تدبير الموارد المالية والكوادر البشرية الكافية والمستدامة لإنشاء وإدارة شبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط	مراجعة الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لتحديد معوقات استدامة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط										
					دراسة تحديد سبل استدامة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط وبالتنسيق مع كافة المنتفعين من المحميات										
					تحديث الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني لدعم استدامة التمويل لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط										
					توفير الموارد المالية والبشرية المستدامة لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط										
					تعيين المستهدف من العاملين، ووضع برامج بناء القدرات والتدريب.										
			6	بناء ودعم وتنمية القدرات لإدارة المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى بكفاءة	مراجعة حالة القدرة المؤسسية لشبكة المحميات البحرية والساحلية في البحر المتوسط لتحديد المتاح والعجز، وتحديد الاحتياجات التدريبية وبرامج بناء القدرات										
					تنفيذ برامج بناء القدرات والتدريب بالتعاون مع الجهات الدولية والإقليمية										
3	الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وكافة فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب بما يحقق مردود اقتصادي مستدام.	1	رفع الوعي البيئي وتفهم وتقدير لقيم المحميات البحرية والساحلية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى من قبل أصحاب المصلحة في الجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وكافة فئات المجتمع.	وضع إطار التواصل باستخدام نتائج تحليل الشركاء الخاصة بهذه الاستراتيجية										
					وضع وتنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بالمحميات بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم.										
					تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وصون الموارد الطبيعية.										
					الاستمرار في تنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم.										
					مراجعة برامج رفع الوعي البيئي دوريا لتحديد أي معوقات والعمل على تلافيها.										
					حفظ وتجميع الموروث الثقافي القائم على التنوع البيولوجي للمجتمع المحلي بمحميات البحر المتوسط المصري										
			2	تعظيم وتبني مبادئ الاقتصاد الأزرق وفقا للتوجهات الدولية والإقليمية والوطنية.	المشاركة/المساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق المستدام.										
					تبني الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق المستدام لتعظيم المنافع الاقتصادية وخدمات النظم البيئية البحرية في البحر المتوسط.										

4	التخطيط المكاني	دمج وتكامل التخطيط المكاني ضمن الخطط التنموية للدولة	1	تحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي	تفعيل ألية التنسيق مع المجتمع العلمي لتحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي.										
					استخدام نتائج وتوصيات البحث العلمي لتحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي والتي يمكن أن تعلن وتضم لشبكة المحميات بالبحر المتوسط.										
					تقييم النظم البحرية والساحلية.										
			2	توزيع أنظمة المحميات البحرية والساحلية عبر البحر المتوسط بما يحقق المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بالتصميم والحوكمة والإدارة الفعالة.	تحديد أولويات لإعلان المناطق الهامة للتنوع البيولوجي في ضوء السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.										
					وضع خطة عمل وإطار زمني لإعلان المناطق الهامة للتنوع البيولوجي في البحر المتوسطي المصري تحقق التوزيع العادل والممثل للبيئات، والمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بالتصميم والحوكمة والإدارة الفعالة.										
			3	التوسع في مساحة المحميات البحرية والساحلية، وإعلان مناطق جديدة ذات تصميم سليم وتمثيل بيئي واتصال جيد.	التعاون مع كافة الجهات في ضوء نتائج البحث العملي.										
					استخدام نتائج وتوصيات البحث العلمي لتحديد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي والتي يمكن أن تعلن وتضم لشبكة المحميات بالبحر المتوسط.										
					إعلان المناطق ذات الأولوية وضمها لشبكة المحميات بالبحر المتوسط لتحقيق مسئوليات مصر الإقليمية والدولية.										
					إعداد الدراسات العملية بناء على تحديد المناطق ذات الأولوية.										
					استطلاع رأي مجلس الوزراء والجهات المهنية.										
					استصدار قرارات رئيس مجلس الوزراء الخاصة بالإعلان.										
			4	رفع الوعي البيئي بالتوسع في مساحة تغطية المحميات البحرية والساحلية للمساهمة في الحماية المجتمعية لهذه المحميات.	وضع إطار التواصل باستخدام نتائج تحليل الشركاء الخاصة بهذه الاستراتيجية.										
					وضع وتنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بالمحميات بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم.										
5	تدابير الحفظ الفعالة الأخرى	تحديد المناطق البحرية والساحلية القائمة على أساس تدابير الحفظ الفعالة الأخرى والاعتراف بها وتقديم التقارير عنها من خلال ا لجهات المسئولة عنها.	1	خلق الوعي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى وتقديم الإرشادات لتطبيق المعايير.	وضع وتنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم										
					وضع آلية للتواصل والتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية للتأكيد على أسلوب الإدارة.										
			2	تحديد وإدراك أهمية تدابير الحفظ الفعالة الأخرى وتقديم التقارير بشأنها لوضعها على قواعد البيانات الوطنية والإقليمية والدولية.	الاستمرار في تنفيذ برامج رفع الوعي البيئي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى بناء على إطار التواصل مع توفير الدعم المالي اللازم										
					مراجعة برامج رفع الوعي البيئي دوريا لتحديد أي معوقات والعمل على تلافيها										
					استمرار التواصل والتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية وتجميع البيانات عن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى										
			3		وضع الخطوط الإرشادية للقطاعات المختلفة لرفع كفاءة إدارة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.										

			دعم تدابير الحفظ الفعالة الأخرى من خلال تحديد الأولويات باستخدام التخطيط المكاني البحري عبر القطاعات المختلفة.		تعزيز دور التخطيط المكاني البحري عبر القطاعات في البحر المتوسط المصري.								
					بناء القدرات الوطنية في مختلف القطاعات في موضوعات التخطيط المكاني البحري لموارد البحر المتوسط المصري.								
		4	التوسع في اتخاذ "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى " من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المسئولة.		استمرار التواصل والتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية وتجميع البيانات عن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.								
					إعداد قائمة بالمواقع التي تحقق معايير تدابير الحفظ الفعالة الأخرى.								
					وضع إطار زمني للإعلان عن إنشاء تدابير الحفظ الفعالة الأخرى بالتنسيق التام مع جهات الإدارة.								
					مراجعة حالة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى دوريا وإعداد التقارير للتأكد من أنها تحقق المعايير الدولية ذات الصلة.								

مراجع مختارة

Barry Spergel and Melissa Moye (2004) Financing marine conservation – a menu of options. WWF Publication.

Besar, M., (2016) Sallum MPA Action Plan 2016. The Northern Protected Areas Sector, National Parks of Egypt, Egyptian Environmental Affairs Agency.

Clive Wilkinson, Alison Green, Jeanine Almany and Shannon Dionne (2003) Monitoring Coral Reef Marine Protected Areas Version 1: A practical guide on how monitoring can support effective management of MPAs. Australian Institute of Marine Sciences.

Convention on Biological Diversity (CBD). (2021, July). FIRST DRAFT OF THE POST-2020 GLOBAL BIODIVERSITY FRAMEWORK. https://www.cbd.int/doc/c/abb5/591f/2e46096d3f0330b08ce87a45/wg2020-03-03-en.pdf

EEAA, (2009, February 12). 2007 - التوصيف البيئي لمحافظة شمال سيناء. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/GovProf/final/North%20Sinai%20Des.pdf

EEAA, (2009, February 20). 2007 - التوصيف البيئي لمحافظة بورسعيد. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/GovProf/final/Port%20Said%20Des.pdf

EEAA, (2012, January 18). El ahrash PA. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/Portals/0/eeaaReports/N-protect/ahrash.pdf

EEAA, (2012, January 19). Ashtom el gamil PA. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-protect/ashtom.pdf

EEAA, (2012, January 19). El omayed PA. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-protect/3amid.pdf

EEAA, (2012, January 26). El burullus PA. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-protect/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D8%B3%20.pdf

EEAA, (2012, January 26). El sallum PA. Ministry of Environment - EEAA. https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-protect/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%85.pdf

Environics/ IH Cantabria (2017). Integrated coastal zone management in the Northern Coast of Egypt. Final Study Report.Volume 1.

Fouda, M., Abdelmaksoud, A., Fawzy, M. and Said, M. 2020, National SAPBio in Egypt, report submitted to SPA/ RAC Secretariat.

0Fouda, M.M. 2019. Egypt's Six National Report on Biodiversity to the Convention on Biological Diversity. Submitted to CBD, Montreal, Canada.

Fouda, M. M. 2017 a. National monitoring program for biodiversity and non-ndigenous species in Egypt, report submitted to SPA/ RAC Secretariat.
Fouda, M. M. 2017 b. Egypt's National Action Plan for the Mediterranean Non-Indigenous Species 2017 – 2021, report submitted to SPA/ RAC Secretariat.
IUCN and World Commission on Protected Areas (WCPA) (2017). IUCN Green List of Protected and Conserved Areas: Standard, Version 1.1. Gland, Switzerland: IUCN.
Kelleher, G. & Kenchington, R. (1992). Guidelines for Establishing Marine Protected Areas. A Marine Conservation and Development Report. IUCN, Gland, Switzerland. vii+ 79 pp.
Kelleher, G. (1999). Guidelines for Marine Protected Areas. IUCN, Gland, Switzerland and Cambridge, UK. xxiv +107pp, and associated Guidelines.
L. Bunce, P. Townsley, R. Pomeroy, R. Pollnac (2003) Socioeconomic Manual for Coral Reef Management. Global Coral Reef Monitoring Network publication.
Ministry of Environment - Arab Republic of Egypt. (2016). Egyptian biodiversity strategy and action plan (2015–2030). https://www.cbd.int/doc/world/eg/eg-nbsap-v2-en.pdf
PARKS Magazine, Volume 8 No 2: Marine Protected Areas. (Contains case studies and lessons learnt).
Presidency of the Arab Republic of Egypt. (2015). Sustainable development strategy - Egypt vision 2030. https://www.greengrowthknowledge.org/sites/default/files/downloads/policy-database//Egypt%20Vision%202030%20%28English%29.pdf
Robert S. Pomeroy, John E. Parks, Lani M. Watson (2004) How is your MPA doing? A Guidebook of Natural and Social Indicators for Evaluating Marine Protected Area Management Effectiveness. IUCN publication.
Roberts, C.M. and J.P. Hawkins. 2000. Fully-protected marine reserves: a guide. WWF Endangered Seas Campaign, 1250 24th Street, NW, Washington, DC 20037, USA and Environment Department, University of York, York, YO10 5DD, UK.
Rodney Salm, John Clark, and Erkki Siirila (2000) Marine and Coastal Protected Areas: A guide for planners and managers, 3rd Edition. IUCN publication
Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2004). Technical Advice on the Establishment and Management of a National System of Marine and Coastal Protected Areas, SCBD, 40 pages (CBD Technical Series no. 13).
SPA/RAC. (2020, April). Process for the elaboration of the "post-2020 strategic action programme for the conservation of biodiversity and sustainable management of natural resources in the Mediterranean region" (post-2020 SAP BIO). https://www.rac-

spa.org/sites/default/files/meetings/post_sapbio/2020/post_2020_sapbio_online_report.pdf
UNEP/MAP & SPA/RAC. (2019, October). تقييم حالة البيئة الاساسية بمحمية السلوم البحرية وإطار خطة الادارة المقترحة (المرحلة الأولى).
UNEP/MED. (2015). Protecting and conserving the Mediterranean through well connected and effective systems of marine and coastal protected areas and other effective area-based conservation measures, including specially protected areas and specially protected areas of Mediterranean importance (P.432).
قطاع حماية الطبيعة .(2004) .الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لصون الأراضي الرطبة في مصر.

مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة (SPA/ RAC)

شارع الزعيم ياسر عرفات

صندوق بريد 337 1080 تونس سدكس الجمهورية التونسية

car-asp@spa-rac.org

www.spa-rac.org

Co-funded by the European Union